جامعة آل البيت
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
قسم اقتصاد المال والأعمال

جامعة آل البيت
Al al-Bayt University

محددات الدين العام الخارجي الأردني

Determinants of Jordanian External Public Debt

إعداد الطالب
عبيدة عامر خضير البازي

الرقم الجامعي
١٧٢٠٥٠٧٠٣١

إشراف الأستاذ الدكتور
ابراهيم محمد البطاينة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
اقتصاد المال والأعمال
عمادة الدراسات العليا
جامعة آل البيت

الفصل الصيفي، ٢٠١٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم

بسم الله الرحمن الرحيم

"وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ"

صدق الله العظيم

التوبة (آية: ١٠٥)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تفويض

أنا عبيدة عامر خضير محمد أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي، للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التاريخ: ٣١ / ٧ /٢٠١٩

التوقيع:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

أنا الطالب عبيدة عامر خضير محمد **الرقم الجامعي: ١٧٢٠٥٠٧٠٣١**
تخصص: اقتصاد المال والأعمال **كلية: الاقتصاد والعلوم الإدارية**

أعلن بان قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه حيث قمت شخصيا بإعداد رسالتي /أطروحتي بعنوان:

محددات الدين العام الخارجي الأردني

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية. كما أنني أُعلن بأن رسالتي / أطروحتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيله إعلامية، وتأسيسًا على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج من يبعد صدورها دون إن يكون لي الحق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

التوقيع: ..... التاريخ: .....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة:

محددات الدين العام الخارجي الأردني

Determinants of Jordanian External Public Debt

وأجيزت بتاريخ 31 /7 /2019م

إعداد:

عبيدة عامر خضير محمد

إشراف الأستاذ الدكتور

ابراهيم محمد البطاينة

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
الأستاذ الدكتور ابراهيم محمد البطاينة	مشرفاً ورئيساً	.....
الدكتور زياد محمد عرفات ابو ليلى	عضواً داخليا	.....
الدكتور عبد الباسط عبدالله محمد العثامنه	عضواً خارجياً	.....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

اهدي ثمرة الجهد هذه إلى

من علمني العطاء وكان اسمه أول عطايه وبه افخر .. وأرجو من الله ان يمد في عمرك لترى ثمرة دعمك بعد طول انتظار ((والدي العزيز))

إلى ملاكي في الحياة و معنى الحب والحنان وأعظم سيدات الكون، التي كان دعائها سر نجاحي أغلى الحبايب ((أمي الحبيبة))

وإلى قطعٍ من روحي تمشي على الأرض، و لهم من الفضل الكثير في تشجيعي وتحفيزي ومن بهم أكبر وعليهم اعتمد وإلى من بوجودهم اكتب المحبة ((اخوتي و أخواتي))

وإلى من تحلّو بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء و من برفقتهم في دروب الحياة السعيدة والحزينة كانوا معي على طريق النجاح ((اصدقائي الاعزاء))

وأشكر الاستاذ الدكتور عبد الرزاق وهيب الذي مد لي يد العون في مسيرتي العلمية ونسأل الله أن يوفقه في حياته واسأل الله التوفيق لي ولكم

الباحث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكر والتقدير

الحمد لله مُبدي النّعم، ومُزيل النقم، ومُسدل العطايا، الحمد لله الذي الهمني الصبر ومنحني القوة، ويسّر طريقي في التماس العلم، وسهل لي طريق نشره، الحمد لله من قبل ومن بعد على إتمام هذا العمل، والصلاة والسلام على اشرف الانبياء والمرسلين نبينا محمد الذي أرسله بالدين المشهور والعلم المأثور والكتاب المسطور عليه افضل الصلوات واتم التسليم .

وبعد أن منّ الله على انجاز هذه الرسالة، لا يسعني الا ان اتقدم بالشكر والتقدير الى استاذي الفاضل (أ. د. ابراهيم محمد البطاينة) لتفضله قبول الاشراف على رسالتي، ولما تكبده من عناء القراءة وما أبداه من ملاحظات رصينة وتوجيهات علمية سديدة ونصائح قيمة وأدين له بالفضل من بعد الله على ما منحني من وقت ومساعدة لا تقدر بثمن لتظهر الرسالة على أحسن صورة.

كما لا يفوتني ان اتقدم بالشكر والامتنان الى اساتذتي اعضاء لجنة المناقشة الكرام كل من الدكتور زياد ابو ليلى والدكتور عبد الباسط العثامنة الذين تكرموا وتفضلوا بقراءة هذه الرسالة. والى اساتذتي الاكارم في قسم اقتصاديات المال والاعمال الذين كان لهم الفضل في انجاز هذه الدراسة . كما اتوجه بالشكر والعرفان الى جامعة آل البيت التي احتضنتنا وقدمت لنا الكثير .

والتوفيق من الله والحمد لله رب العالمين

الباحث: عبيدة عامر خضير

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المحتويات

الإهداء ..... و
قائمة المحتويات ..... ح
قائمة الجداول ..... ي
قائمة الأشكال ..... ي
الملخص ..... ك
Abstract ..... ل
الفصل الأول الإطار العام للدراسة ١
١-١ المقدمة: ١
١-٢ مشكلة الدراسة وأسئلتها: ٢
١-٣ أهمية الدراسة: ٣
١-٤ فرضيات الدراسة: ٣
١-٥ أهداف الدراسة: ٤
١- ٦ التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة ٤
١-٧ تسلسل الدراسة ٤
الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة ٦
١-١تمهيد: ٦
٢-١ المفاهيم والاتجاهات النظرية في دراسة الدين العام الخارجي: ٧
٢- ٢ المفاهيم والاتجاهات النظرية في دراسة الانفتاح الاقتصادي: ١١
٢- ٣ المفاهيم والاتجاهات النظرية في دراسة العجز في الموازنة العامة: ١٥
٢- ٤ المفاهيم والاتجاهات النظرية في دراسة النمو الاقتصادي: ٢١
٢- ٥ المفاهيم والاتجاهات النظرية في دراسة الإنفاق العام: ٢٦
٢-٦ الدراسات السابقة ٣١
٢- ٧ الدراسات العربية ٣١
٢- ٨ الدراسات الأجنبية: ٣٥
٢- ٨ ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة ٤٢
الفصل الثالث التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة محددات الدين العام الخارجي الأردني ٤٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣.١.تمهيد ٤٣
٣.٣. تطور الانفتاح الاقتصادي خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٧) ٤٦
٣.٤. تطور العجز في الموازنة في الأردن خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٧) ٤٩
٣.٥. تطور النمو الاقتصادي خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٧)..... ٥٣
٣.٦. تطور الإنفاق العام خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٧) ٥٥
الفصل الرابع تحليل البيانات واختبار الفرضيات..... ٥٨
٤-١ مصادر جمع المعلومات: ٥٨
٤-٢الاختبارات المستخدمة: ٥٨
٤-٣ نموذج الدراسة..... ٦٥
٤-٤ مناقشة النتائج ٦٥
الفصل الخامس النتائج والتوصيات ٦٨
٥-١ النتائج: ٦٨
٥-٢ التوصيات: ٧٠
قائمة المراجع:..... ٧١
أولاً: المراجع العربية..... ٧١
ثانيًا : المراجع الاجنبية:..... ٧٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
١.	تطور الدين العام الخارجي في الاردن	٤٤
٢.	تطور الانفتاح الاقتصادي في الأردن	٤٦
٣.	تطور العجز في الموازنة في الأردن	٤٩
٤.	تطور النمو الاقتصادي في الأردن	٥٣
٥.	تطور الانفاق العام في الأردن	٥٥
٦.	اختبار فيليبس بيرن (PP) واختبار ديكي فولر المطور(ADF)	٦١
٧.	نتائج اختبار الارتباط الذاتي	٦٢
٨.	نتائج اختبار تجانس التباين	٦٣
٩.	اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء	٦٤
١٠.	نتائج معامل ارتباط بيرسون بين المتغيرات المستقلة	٦٥
١١.	نتائج اختبار الانحدار المتعدد	٦٦

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
١.	معدل التغير في الدين العام الخارجي	٤٥
٢.	معدل التغير في الانفتاح الاقتصادي	٤٨
٣.	معدل التغير في العجز في الموازنة	٥٢
٤.	معدل التغير في النمو الاقتصادي	٥٤
٥.	معدل التغير في الانفاق العام	٥٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

"محددات الدين العام الخارجي الأردني"

إعداد
عبيدة عامر خضير

إشراف الأستاذ الدكتور
إبراهيم محمد البطاينة

الملخص

يعتبر الدين الخارجي من المشاكل التي تواجه الدول المتقدمة منها والنامية، وتُشكل أعباء خدمة الدين عقبة أمام عملية النمو والتنمية الاقتصادية، وقد جاءت هذه الدراسة بهدف قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية متمثلة بـ (عجز الموازنة، والانفتاح الاقتصادي، والنمو الاقتصادي، والانفاق الاقتصادي) على الدين العام الخارجي في الأردن للفترة (١٩٩٠-٢٠١٧). وذلك بناء على بيانات البنك المركزي الأردني، ووزارة المالية الأردنية، واستخدمت الدراسة نموذج الانحدار المتعدد للتحليل والقياس بالاعتماد على السلسلة الزمنية، وباستخدام برنامج التحليل الاحصائي (E- Views)، وأظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير إيجابي ومعنوي لعجز الموازنة والنمو الاقتصادي على الدين الخارجي ، وعدم وجود تأثير معنوي للانفتاح الاقتصادي على الدين الخارجي، وأوضحت الدراسة أن ٣٩% من التغيرات في الدين الخارجي الأردني تعود إلى المتغيرات المستقلة في نموذج الدراسة، أوصت الدراسة بزيادة الاعتماد على الدين الداخلي لتقليل أعباء الدين المترتبة على الديون الخارجية تلافيًا لأثر التزاحم، وتقليل الاستيراد ومحاولة زيادة صادرات البلد، كما توصي الحكومة بعمل إصلاح هيكلي (اقتصادي ومالي) لتنمية الاقتصاد.

الكلمات المفتاحية: الدين العام الخارجي، الانفتاح الاقتصادي ، النمو الاقتصادي، عجز الموازنة، الانفاق الاقتصادي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Determinants of Jordanian External Public Debt

by

Obaydah Amer khudhair

Supervisor
Prf.Ibrahim mohammed AL -Batayneh

Abstract

The external debt is one of the problems faced developed and developing countries. The burden of debt service is an obstacle to growth and economic development. This study aims to measure the effect of some macroeconomic variables such as (budget deficit, economic openness, economic growth, external debt) in Jordan for the period (١٩٩٠-٢٠١٧). Based on the data of the Central Bank of Jordan and the Ministry of Finance of Jordan. The study used the multiple regression model for analysis and measurement based on the time series and using the (E-Views) program. The results showed a positive and siynificace impact of the budget deficit and economic growth on external debt, and that there is no effect of the economic openness on external debt. Also pointed out that ٣٩٪ of the changes in the external debt of Jordan are due to the independent variables studied. The study recommends several recommendations, increase reliance on internal debt to reduce the debt burden incurred external debt, avoiding the crowding out effect, reduce import and

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

try to increase the country's exports, as the government recommends the work of structural reform (economic and financial) for the development of the economy.

Keywords: External Debt, Budget Deficit, Economic Openness, Economic Growth, Economic Expenditure

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

www.manaraa.com

الفصل الأول
الإطار العام للدراسة

١ـ١ المقدمة:

نال الدين العام اهتمام الكثير من الباحثين في الدول النامية والمتقدمة على حدٍ سواء، وذلك لأثره على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية. والدين العام هو اقتراض السلطة العامة في البلد من أجل تمويل أعمالها؛ بسبب عدم كفاية مواردها الخاصة لتلبية متطلبات انفاقها. وهو ظاهرة عالمية مقبولة إلى حد ما، تحت ضوابط معينة. وإذا تجاوز هذا الحد يخرج عن هذه الضوابط، ويتحول إلى مشكلة خطيرة وسيشكل أزمة يترتب عليها آثار سلبية ومخاطر كبيرة على المال العام والاقتصاد الوطني ككل.

وتحصل عليه الدولة من دولة أجنبية أو من شخص طبيعي أو اعتباري مقيم في الخارج أو من هيئة حكومية أو صندوق حكومي أو دولي أو منظمة دولية في الخارج. وهو مصدر أساسي لتمويل وتكوين رأس المال في أي اقتصاد، تعتمد عليه الحكومات لتحقيق التنمية لأهداف عامة أخرى؛ ويمكن عن طريقه إغلاق الفجوة بين المدخرات والاستثمارات.

وله آثارٌ سياسية واقتصادية واجتماعية واضحة تتجلى في تشجيع الدولة المقترضة على استيراد ما تحتاجه من خدمات وسلع استهلاكية أو استثمارية دون أخذ قدرتها على التسديد بالحسبان.وإذا استخدم هذه القروض في استيراد سلع استهلاكية قد يؤدي إلى تحويل جزء من الناتج القومي إلى الدولة المقرضة سدادًا لأصل القرض وفوائده.

لقد شهدت العقود الأخيرة زيادة كبيرة في الديون الخارجية للعديد من البلدان النامية مبررًا بتغطية العجز المالي وخطط التنمية. فوقع على كاهل هذه البلدان عبء متزايد للديون الخارجية ومدفوعات خدمة الديون المرتفعة.إلا أن بعض الحكومات ومنها الحكومة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأردنية لم تتمكن من تحقيق النتائج المرجوة في خطط التنمية، مما أدى إلى انخفاض إيراداتها بمستويات أقل من تكلفة الاقتراض.

ونظرًا لتعدد محددات الدين العام الخارجي في الأردن فقد جاءت هذه الدراسة لاختبار تأثير بعض المحددات، مثل: العجز في الموازنة العامة، والانفتاح الاقتصادي، والانفاق العام، والنمو الاقتصادي على الدين العام الخارجي خلال الفترة الزمنية (١٩٩٠-٢٠١٧).

١-٢ مشكلة الدراسة وأسئلتها:

يُعاني الأردن كغيره من الدول النامية في العالم من تزايد مستمر في الدين وخاصة الدين العام الخارجي،وذلك لانخفاض ايرادات الدولة مقارنة بنفقاتها الجارية والرأسمالية، وهناك العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تؤثر على الدين العام الخارجي، منها: العجز في الموازنة العامة، والانفتاح الاقتصادي، النمو الاقتصادي، والإنفاق العام.

وسعت هذه الدراسة للإجابة عن الأسئلة التالية:

١- ما تأثير الانفتاح الاقتصادي على الدين العام الخارجي؟
٢- ما تأثير العجز في الموازنة العامة على الدين العام الخارجي؟
٣- ما تأثير النمو الاقتصادي على الدين العام الخارجي؟
٤- ما تأثير الانفاق العام على الدين العام الخارجي؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١-٣ أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية موضوعها نظرًا لما تعانيه اقتصادات الدول النامية ومنها الأردن من أعباء ناتجة عن تزايد الدين العام الخارجي، وقد جاءت هذه الدراسة للكشف عن تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على الدين العام الخارجي والوصول إلى نتائج وتوصيات يستفيد منها أصحاب القرار والاقتصادي في الحد من الدين العام.كما من المتوقع أن تشكل هذه الدراسة تراكمًا علميًّا إضافيًّا للباحثين في هذا المجال.

١-٤ فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية :H. لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq ٠,٠٥$) لمحددات الدين العام الخارجي الأردني .

ويتفرع عنها الفرضيات التالية:

١-**H.** لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq ٠,٠٥$) لعجز الموازنة على الدين العام الخارجي الاردني.

٢-**H.** لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq ٠,٠٥$) للانفتاح الاقتصادي على الدين العام الخارجي الاردني .

٣-**H.** لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq ٠,٠٥$) للنمو الاقتصادي على الدين العام الخارجي الاردني .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١ـ٥ أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

١- قياس أثر العجز في الموازنة العامة على الدين العام الخارجي في الأردن.
٢- قياس أثر الانفتاح الاقتصادي على الدين العام الخارجي في الأردن.
٣- قياس أثر النمو الاقتصادي على الدين العام الخارجي في الأردن.
٤- قياس أثر الانفاق العام على الدين العام الخارجي في الأردن.

١ـ ٦ التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة

الدين العام الخارجي: هو دين الدولة لجهات خارجية، مثل المصارف الخارجية، والحكومات، وصندوق النقد الدولي، وغيرها من المؤسسات المالية الدولية.
عجز الموازنة العامة: ويقصد به أن حجم الإيرادات العامة منقوصًا منه من حجم النفقات العامة للدولة.
الإنفتاح الاقتصادي: هو درجة إنفتاح الاقتصاد الأردني على العالم الخارجي، ويقاس من خلال إيجاد النسبة المئوية للصادرات والمستوردات إلى الناتج القومي الإجمالي.
النمو الاقتصادي: سيتم إحتساب النمو الاقتصادي من خلال إحتساب النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالإعتماد على سنة أساس ٢٠١٠.
الإنفاق العام: هو إجمالي ما تنفقة الحكومة على الخدمات العامة المُقدمة لمواطني الدولة، من بنى تحتية وخدمات تعليم وصحة وغيرها.

١ـ٧ تسلسل الدراسة

اشتملت الدراسة على خمسة فصول مقسمة على النحو التالي:
- **الفصل الأول**: واشتمل المقدّمة، ومشكلة الدراسة وأسئلتها، أهمية الدراسة وأهدافها، وفرضياتها، بالإضافة إلى منهجية الدراسة ومتغيراتها، ومصادر البيانات، وتسلسل الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **الفصل الثاني**: وتضمن الإطار النظري للدراسة حيث يتم عرض أهم المفاهيم والاتجاهات والمداخل النظرية التي توضح مفهوم الدين العام الخارجي، والنمو الاقتصادي، والانفتاح الاقتصادي،والعجز في الموازنة العامة، والانفاق العام، وأيضًا تم عرض الدراسات السابقة والأدبيات العربية منها والأجنبية.
- **الفصل الثالث**: والذي تضمن الجانب الوصفي لمتغيرات الدراسة في الأردن.
- **الفصل الرابع**: حيث تم استعراض التحليل القياسي والنتائج ومناقشتها .
- **الفصل الخامس**: نتائج الدراسة والتوصيات والمراجع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني
الإطار النظري والدراسات السابقة

٢-١تمهيد:

تعتبر مشكلة الدين العام من أبرز العقبات التي تواجه الدول النامية، لما قد يترتب عليها من آثار سلبية على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذا تحتاج الخطط التنموية إلى التمويل اللازم لتحقيق أهدافها، وعملية توفير هذا التمويل المخطط له تسبقها عملية مقارنة بالمدخرات المحلية ومدى كفايتها لتغطية معدلات الاستهلاك والنفقات المحلية المرتفعة بالإضافة إلى دراسة وضع الاستثمارات المحلية والعجز عن تمويلها. ومن شأنه أن يؤدي إلى لجوء الدولة إلى الدين الخارجي كوسيلة لتوفير التمويل اللازم لتحقيق عملية التنمية الاقتصادية إذا عجزت المصادر الداخلية (كالضرائب والقروض الداخلية) عن الإيفاء بهذه الاحتياجات، وهذا بالتالي يزيد من عبء الدين العام الخارجي نتيجة الاقتراض المستمر.

هناك العديد من الخصائص والمحددات للدين العام الخارجي، وجاءت العديد من الدراسات والأدبيات بنتائج مختلفة فيما يخص علاقة الدين العام الخارجي ببعض المتغيرات الاقتصادية، وقد جاء هذا الجزء من الدراسة لوضع إطار نظري وعلمي يشمل شرحًا للنظريات والمفاهيم العلمية الاقتصادية المفسرة لمتغيرات الدراسة التابعة والمستقلة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-١ المفاهيم والاتجاهات النظرية في دراسة الدين العام الخارجي:

٢- ١- ١ تطور فكرة الدين العام الخارجي:

تعتبر فكرة الدين العام الخارجي حديثة نسبيًا، تعود لبدايات القرن الثامن عشر، كنتيجة لتطور المجتمع وظهور السلطات التشريعية كممثلة للشعب، وحصولها على الحق في فرض الضرائب واللجوء إلى الاقتراض.

وقد خالف الفكر التقليدي سياسة الاقتراض للدولة، وطالب الكلاسيك بمعادلة الموازنة العامة بشكل سنوي، حيث كانت نظرتهم أن القروض لا تحقق إيرادًا عامًا للدولة، وإنما تعتبر سحبًا للإيرادات المُتاحة (عثمان، ٢٠٠٣).

وفي ثلاثينيات القرن العشرين، لم تعد الأفكار الكلاسيكية قادرة على مواجهة التحديات الاقتصادية الناتجة عن أزمة الكساد الكبير التي اجتاحت العالم، فظهرت المدرسة الكنزية، وطالبت بالانطلاق والتعميم، فأصبح من غير المقبول الاعتماد على الحرية الاقتصادية دون تدخل الدولة، بل رأى الكنزيون أن تدخل الدولة أمر ضروري لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتجسير الفجوة الطبقية بين أفراد المجتمع. رافضين بذلك فكرة تحقق التوازن التلقائي، حيث ان التوازن عند مستوى التشغيل التام في نظرهم هي حالة نادرة الحدوث وليست قاعدة؛ لذلك على الدولة التدخل من خلال اتباع السياسات المالية (العلي، ٢٠٠٨).

وحتى بداية السبعينات جاءت الأزمة المالية لتفنيد (منحنى فيليبس) الذي وضعه الكنزيون، والذي يمثل العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة. وظهرت الأفكار الجديدة للمدرسة النقدية (مدرسة شيكاغو).

وقد نادى النقديون بضرورة معالجة العجز الذي أحدثته السياسات الكنزية والتي تسببت برفع حجم الدين الخارجي، عن طريق تخفيض النفقات العامة ذات الطابع الاجتماعي، وبناء برامج الإصلاح الاقتصادي تجاه القروض العامة (Gordon,٢٠١٤).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- ١-٢ مفهوم الدين العام الخارجي:

في العام ١٩٨٤ تشكلت مجموعة عمل ضمت كل من صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وبنك التسويات الدولية، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وضعت تعريفًا شاملاً للدين الخارجي نص على أن "إجمالي الدين الخارجي في تاريخ معين يكون مساويًا لمبلغ الالتزامات التعاقدية الجارية لتسديدات مقيمي بلد ما، تجاه غير المقيمين به، ويتضمن حتمية تسديد أصل الدين بالإضافة للفوائد أو بدونها، أو دفع الفوائد مع/ أو دون تسديد أصل المبلغ" (DEMBINSKI,١٩٨٨).

والدين الخارجي كما عرفه (صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٣)هو المقدار القائم من الخصوم الجارية الفعلية وليس الاحتمالية على المقيمين في اقتصاد ما، في أي وقت معين، لغير المقيمين، والتي تقتضي أداء مدفوعات من جانب المدين لسداد الفائدة و/ أو المبلغ الأصلي عند نقطة أو نقاط زمنية في المستقبل.

وقد عرّفه العضايلة وآخرون (٢٠١٥) تعريفًا يشمل الاعتبارات القانونية والاقتصادية، "على أنّه مبلغ نقدي من المال تقترضه الدولة من الحكومات الأجنبية أو من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين خارج الدولة، القروض التي تحصل عليها الدولة من الهيئات الدولية" مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وصندوق النقد الدولي، والهيئة الدولية للتنمية، بموجب اتفاق يستند في مشروعيته إلى قاعدة قانونية عامة صادرة عن السلطة التشريعية يتضمن مقابل الوفاء والتعهد برده ودفع فائدة عنه وفقًا لشروط الاتفاق.

وكما يظهر من التعريفات السابقة فإن عناصر مفهوم الدين الخارجي تتلخص في ما يلي:

- عقد يتضمن شروط الاتفاق وقيمة القرض وقيمة الفائدة المترتبة عليه.
- مدة زمنية محددة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢ـ ١ـ ٣ تصنيف الدين العام الخارجي:

تُصنّف الديون الخارجية وفق عدّة تصنيفات، كما أجمعت عليه الأدبيات والنظريات الاقتصادية، كان من أبرز تلك التصنيفات ما يلي:

٢ـ ١ـ ٣ـ ١ تُصنف الديون الخارجية حسب مصدرها إلى نوعين (عودة، ٢٠١٣):

أولاً: القروض الرسمية: وهي القروض المقدمة من هيئات رسمية أو حكومات وهيئات وعادة ما تكون بشروط ميسرة، وقد تكون هذه القروض ثنائية بين حكومتين، وفي هذه الحالة تسود الاعتبارات السياسية على الاعتبارات الاقتصادية، كأن تمنح الدولة المقترضة تسهيلات عسكرية للدولة المقرضة. أو قد تكون متعددة الأطراف، وفي هذه الحالة تعكس الهيئات أو المنظمات المانحة وجهة نظر الدول التي تسيطر عليها، مثل: البنك العالمي، ومؤسسة التمويل الدولية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والبنك الإسلامي للتنمية، وصندوق التنمية الأوروبي، وهيئة التنمية الدولية.

ثانيًا: القروض الخاصة: وهي قروض ممولة من المصادر غير الرسمية، مثل كُبرى البنوك الأجنبية الدولية إلى الحكومات أو مؤسساتها. وفي هذه الحالة تكون القروض قصيرة الأجل ومعدلات الفائدة عليها مرتفعة، وتلجأ الدول لهذا النوع من القروض بهدف تخفيف مخاطر السيولة والعجز في ميزان المدفوعات. كذلك في حالة عدم كفاية القروض الممنوحة من الجهات الرسمية، وتقدّم هذه القروض من قبل الشركات وكبار المصدرين لتوريد السلع والخدمات للدول المدينة شريطة أن تكون مضمونة من قبل الحكومات، أو من قبل البنوك التجارية لتمويل العجز المؤقت في حصيلة الدول النامية من النقد الأجنبي، وتكون عادةً قصيرة الأجل، وبفائدة مرتفعة غالبًا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢ـ ١ـ ٣ـ ٢ تُصنف الديون الخارجية حسب فترة السداد إلى (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠١١):

١ـ **القروض طويلة الأجل**: وتسدد على فترات طويلة الأجل تزيد عادة عن الخمس سنوات، بالنقد الأجنبي أو بالسلع أو بالخدمات.

٢ـ **القروض متوسطة الأجل**: وتُسدد خلال فترة زمنية بين أكثر من سنة وأقل من خمس سنوات، وترتبط غالبًا بالخطط التنموية متوسطة الأجل.

٣ـ **القروض قصيرة الأجل**: وتُستحق في أجل أقل من سنة، وتكون لأغراض تجارية تُقدم لتمويل عمليات التجارة الخارجية أو لمواجهة عجز مؤقت في الموازنة.

٢ـ ١ـ ٣ـ ٣ تُصنف الديون الخارجية حسب طبيعتها إلى (العلي،٢٠٠٨):

١ـ**قروض للأغراض الاقتصادية**: وتستخدم لأغراض تمويل الخطط التنموية.

٢ـ**قروض للأغراض الاستهلاكية**: وتستخدم لمواجهة زيادة الطلب الاستهلاكي، وقد تكون نقدية أو عينية.

٣ـ**قروض للأغراض العسكرية**: وتكون موجهة للأغراض العسكرية كما في حالة التأهب لدخول حرب أو في حالة دخول الدولة في الحرب، وبالتالي فهي قروض ليس لها أي مردود اقتصادي لأنها قروض غير انتاجية.

٢ـ ١ـ ٣ـ٤ تُصنف الديون الخارجية حسب شروط تقديمها (فرحات، ٢٠٠١):

١ـ **القروض المُيسّرة**: يمتاز هذا النوع من القروض بطول فترة الاستحقاق ووجود فترات سماح، بالإضافة إلى معدل فائدة منخفض، عادة ما يكون الممول لهذا النوع من القروض جهة حكومية أو رسمية.

٢ـ **القروض الصعبة**: وهذا النوع يتميز بقصر فترة الاستحقاق وعدم وجود او قصر فترة السماح، بالإضافة إلى أسعار فائدة مرتفعة ، غالبًا ما تكون هذه القروض لأغراض تجارية وبتمويل خاص.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما كان لبعض الاقتصاديين طُرُق تصنيف أخرى، فصنفوا القروض الخارجية حسب مساهمة هذه القروض في خلق فوائض مالية وفوائض في الميزان التجاري، فإذا ساهمت؛ تصنف بالقروض المنتجة، أما اذا استخدمت في مشاريع غير استثماريه فتصنف بالقروض غير المنتجة.(خليل، ٢٠١١)

٢- ١- ٤ الآثار السلبية للدين العام الخارجي:

تتفاوت الآثار الاقتصادية والاجتماعية للدين الخارجي من دولة إلى أخرى، بتفاوت حجم الديون وتنوعها وشروطها، كما تتفاوت بسبب تفاوت طرق استخدام البلد المدين للموارد المتأتية من الدين، وبذلك تم حصر الآثار الناتجة عن زيادة حجم الدين الخارجي بما يلي (فرحات، ٢٠٠١):

١- تزايد معدلات التضخم بسبب الضغوط التي تسببها القروض الخارجية على القدرة التنافسية لصادرات الدول المدينة، بسبب ارتفاع الأسعار.
٢- استحواذ أعباء خدمة الدين على نسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي انخفاض الموارد المالية التي من الممكن توجيهها للادخار من أجل التوسع في الاستثمار.
٣- اضطرار الدول المدينة إلى تأجيل تنفيذ مشاريع استثمارية عدة وخفض معدلات الاستثمار بسبب نقص السيولة، وتطبيق الاصلاحات الاقتصادية المفروضة عليها كخصخصة القطاع العام وغلق العديد من المؤسسات الحكومية لإعادة جدولة ديونها للحصول على قروض أخرى، وهذا يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة، وغيرها من الانعكاسات السلبية على المجتمع.
٤- تبعية الدول المدينة تجاريًا أو ماليًا أو تكنولوجيًا أو سياسيًا للدول الدائنة.

٢- ٢ المفاهيم والاتجاهات النظرية في دراسة الانفتاح الاقتصادي:

ظهر الانفتاح الاقتصادي في الاقتصاد حديثًا، وقد يُعبر في بُنيته الهيكلية عن اقتصاديات الحجم والنطاق والسعة، وأشار إلى بدء عصر جديد من الاندماجات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والانفتاحات والانجازات الاقتصادية . ولفظ الانفتاح الاقتصادي بالرغم من حداثته نسبيًا إلاّ أنه شكل موضوعًا مُلحًا للبحث والمناقشة والدراسات العلمية على الساحة الاقتصادية .

٢ـ ٢ـ ١ نشأة وتطور الانفتاح الاقتصادي:

توجه الفكر الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية، إلى تبني معالم جديدة لقانون التجارة العالمية، والقائمة أساساً على حرية المنافسة، وتحرير المبادلات التجارية؛ وذلك لتحقيق الأمن والسلم العالميين. كما سعت الدول إلى جعل الأسواق الخارجية مبنية على معالم ومبادئ موحدة، لتحقيق انفتاح تجاري يتسم بالحرية. ومن ذلك انطلقت الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية سنة ١٩٤٧، والتي يطلق عليها الجات.

ونشأت اتفاقية منظمة التجارة العالمية لتُكمل ما بدأته الجات، وذلك سنة ١٩٩٥ عند توقيع أكثر من مائة دولة عليها، وتقديم دول أخرى لطلبات الانضمام إلى المنظمة. إذ كانت منظمة الجات مقتصرة على وضع مجموعة من المبادئ والتدابير المتعلقة بتجارة بعض السلع فقط، فقد اسُتثنيت السلع الزراعية والمنسوجات منها، بينما جاءت منظمة التجارة العالمية لتغطي مجمل التجارة العالمية من سلع وخدمات الهدف الأساسي لمنظمة التجارة العالمية هو المساعدة في سريان وتدفق التجارة بسلاسة وبصورة متوقعة وبحرية.(عطار، ٢٠١٤).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢ـ ٢ـ ٢ مفهوم الانفتاح الاقتصادي:

يعتبر لفظ الانفتاح الاقتصادي من المفاهيم الحديثة في الاقتصاد؛ حيث ظهر في أوائل السبعينات من القرن الماضي. وعلى الرغم من حداثته إلا أنه أصبح من المواضيع الهامة في الاقتصاد بشكل عام، كما تعددت الآراء حول إيجاد مفهوم شامل، ومن جهة أخرى انتشرت مفاهيم خاطئة لتعريف الانفتاحالاقتصاديومفاهيم مشابهة لتعريف التجارة الخارجية؛ وذلك بسبب أن هناك فهم خاطئ لكثير من المصطلحات المرتبطة به، يتوجب الإيضاح أن التجارة الخارجية مرتبطة بالضرورة بالانفتاح الاقتصادي ومؤشر له، إلا أن هناك اختلاف في المفهوم.

عرّف (سلامة، ٢٠٠٢) الانفتاح الاقتصادي بأنه "أسلوب لإدارة الاقتصاد الوطني لتحقيق التفاعل الصحيح بين هذا الاقتصاد الراغب في الانفتاح، والاقتصاد العالمي مما يؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، كل ذلك ضمن خطة وطنية شاملة وطويلة المدى."

كما جاء في تعريف (أمين، ٢٠٠٠) أن سياسة الانفتاح الاقتصادي هي السياسة التي تعمد إلى إزالة القيود التي تقف في وجه رؤوس الأموال الاجنبية، والاستثمارات المحلية الخاصة الموجهة نحو الربح ، والتخلي التدريجي عن ملكية الدولة في قطاع الصناعة، وعن الحماية الممنوحة لبعض الصناعات المحلية المنافسة للصناعة الأجنبية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢ـ ٢ـ٣ أهداف الانفتاح الاقتصادي:

إن ازدياد الاهتمام الدولي بسياسة الانفتاح الاقتصادي ينبثق من الأهداف والمزايا الحقيقية التي توفرها هذه السياسة في ظل المنافسة الاقتصادية الدولية، ولما لهذه السياسة من أبعاد اقتصادية وسياسية، يمكن إيجاز هذه الأهداف بما يلي (التكامل الاقتصادي، ٢٠٠١):

اولاً: دخول الأسواق العالمية وامتلاك مزايا تنافسية فيها، وهنا يعمل الانفتاح على السيطرة على بعض الأسواق، وهكذا يكون الانفتاح قد نجح في تحقيق هدفه.

ثانيًا: امتلاك القوة والسيطرة على بعض الأسواق، والحصول على القدرة التنافسية وتنميتها وتطويرها، وهذا الهدف هو مهم بالنسبة لأي دولة وأي اقتصاد.

ثالثًا: توفير الحماية للمصالح الداخلية للدولة، وإعطائها الفرصة لتحقيق النمو والتوسع، حيث يزيد الانفتاح من قدرتها على التنبؤ والإحساس بتقلبات السوق، بالتالي يعطيها الفرصة للتعامل مع أي خطر قبل أن تتفاقم آثاره.

٢ـ ٢ـ ٤ شروط نجاح الانفتاح الاقتصادي:

يجب أن تتوفر مجموعة من الشروط التي يجب توافرها للاستفادة من الانفتاح الاقتصادي، ومن هذه الشروط ما يلي (خلف، ٢٠٠٤):

١. إتباع سياسات اقتصادية متكاملة ومتجانسة.

٢. أن تتوافق مختلف السياسات الاقتصادية المتبعة والاهداف الاقتصادية للانفتاح الاقتصادي.

٣. توفير بيئة تنافسية ومشجعة للانفتاح الاقتصادي والتجاري.

وقد ينتهي أثر الانفتاح الاقتصادي إلى تصاعد الواردات بمعدلات كبيرة، في الوقت الذي تقل فيه القدرة على التصدير فتظهر مشاكل عديدة، منها مشكلة العجز في الميزان التجاري وبالتالي زيادة المديونية الخارجية (جامع، ٢٠١٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- ٣ المفاهيم والاتجاهات النظرية في دراسة العجز في الموازنة العامة:

تعاني الدول النامية غالبًا من عجز في موازنتها العامة، عندما يكون اجمالي إيراداتها العامة أقل من إجمالي النفقات العامة، وهذا يشكل عبئًا على اقتصادها المحلي ويخفض من الدخل القومي وبالتالي دخل الفرد، ويظهر على اقتصادها ظواهر سلبية كثيرة، كانخفاض الميل الحدي للادخار وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك وسوء توزيع الدخل وتدهور في القوة الشرائية للعملة المحلية وبالتالي انخفاض مستوى المعيشة والرفاه (الخطيب،٢٠٠٥).

٢- ٣- ١ مفهوم الموازنة العامة:

يجدر الإشارة هنا أن المفاهيم المتعلقة بالموازنة العامة ليست مفاهيم فنية وحسب، فالموازنة العامة تُعبر عن مصالح الطبقات الاجتماعية على اختلافها، ومفهومها مفهوم متطور بتطور نشاطات الدولة في جميع مجالاتها الاقتصادية والاجتماعية والمالية.

عُرفت الموازنة العامة على أنها خطّة مُعبّر عنها بشكل كمي، عادة تكون نقديّة ولمدة سنة (Anthony,١٩٩٥).

وعرّفها (Atrill,١٩٩٣) أيضًا على انها خطة مالية لفترة زمنية مستقبلية محددة.

كما عرفتها دائرة الاحصاءات الفنلدنية (OSF, ٢٠١٤) على أنها تقدير كمي متوقع لحجم ايرادات ونفقات الدولة العامة خلال فترة زمنية محددة عادةً سنة.

٢- ٣- ٢ الموازنة العامة في المدارس الاقتصادية:

أشارت النظريات الاقتصادية إلى قضية عجز الموازنة العامة، انطلاقًا من دور الدولة ومدى تدخلها في الاقتصاد ومالية الدولة، واعتبرت الموازنة انعكاسًا لدور الدولة في الحركة الاقتصادية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢ـ ٣ـ ٢ـ ١ الموازنة العامة في المدرسة الكلاسيكية:

ساد الاعتقاد في المدرسة الكلاسيكية بقدرة القطاع الخاص على تحقيق التوازن عند مستوى التوظيف الكامل، وغلب على الفكر الكلاسيكي الحيادية المالية، حيث اقتصر دور الدولة على "الدولة الحارسة"، فكانت تتبع الحياد في الموازنة بما فيها من موارد ونفقات، فكان التفضيل للميزانية الاقل، ولم تؤيد تدخل الحكومة إلا في مجال محدود في السياسة المالية، عن طريق اقتطاع الضرائب، حيث كانت الدولة تقوم باقتطاع جزء من ثروة مجموعة معينة من المجتمع وتحويلها إلى مجموعة أخرى من أفراد المجتمع نفسه وتغطية النفقات التقليدية. فمع هذه الحيادية التي تتبناها الدولة أصبح دور الموازنة العامة هو الضمان لإحداث التوازن بين الايرادات والنفقات (دراز، ٢٠١٦).

وقد تبنى الفكر الكلاسيكي هذا المبدأ مبررًا بما يلي (Burkhead, ١٩٥٥):

- اقتراض الحكومة لا يُضيف طاقة انتاجية، ويُعتبر سحب من موارد القطاع الخاص للإنفاق الاستهلاكي على القطاع الحكومي.
- اقتراض الحكومة يحد من قدرة تمويل الموازنة العامة مستقبلًا، فهو يشغل الموازنة بالإيفاء بأعباء خدمة الديون.
- ان العجز في الموازنة يزيد الانفاق الحكومي، بالتالي يؤدي إلى اتخاذ إجراءات لزيادة حصيلة الضرائب.
- العجز في الموازنة يؤدي إلى عجز مالي في الدولة، بالتالي يخفض قيمة عملتها ويزيد مستوى الأسعار، مما يزيد العجز ويؤدي إلى ارتفاع مستوى التضخم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢ـ ٣ـ ٢ـ ٢ الموازنة العامة في المدرسة الكينزية:

ازداد دور الدولة في ظل النظرية الكينزية، فأصبحت منتجة للسلع والخدمات (Hubbard,٢٠١٨)، ومع ظهور الأزمة العالمية الكبرى انهار مبدأ القدرة الفردية الذي اعتمده الكلاسيك، وظهرت الحرية الاقتصادية، فرفض كينز قانون ساي للأسواق – وهو أحد معتقدات الكلاسيك- الذي يعتمد آلية اليد الخفية، وأقر بواقعية البطالة الإجبارية حيث أن التشغيل الكامل ليس هو أساس التوازن.

وأشار كينز إلى أهمية تدخل الدولة لإيجاد التوازن العام الاقتصادي والاجتماعي عن طريق تفعيل السياسات المالية والسياسات النقدية، فاصبح عجز الموازنة أداة سياسة مالية تستخدمها الدولة في الأزمات بعد أن كانت مجرد ورقة محاسبية رقابية على المالية عند الكلاسيك.

٢ـ ٣ـ ٢ـ ٣ الموازنة العامة في نظرية ريكاردو:

رأى ريكاردو أن العجز في الموازنة لا يمكن اعتباره سياسة يمكن اتباعها لحل الأزمات، لكنه واقع اقتصادي للدولة قد ينتج من مجرد الإعفاءات الضريبية أو حدوث أي انخفاض فيؤ المدخرات العامة أو زيادة المدخرات الخاصة. وكان لديه مجموعة من الافتراضات الحازمة والتي تم انتقادها من المدارس اللاحقة لصعوبة تطبيقها في الواقع (Hubbard,٢٠١٨).

٢ـ ٣ـ ٢ـ ٤ الموازنة العامة في المدرسة النيوكلاسيكية:

اعتقد أصحاب المدرسة النيوكلاسيكية أن أثر العجز في الموازنة طويل المدى، فهو يؤدي إلى تخفيف عبء الضرائب ويؤدي بالتالي إلى زيادة الاستهلاك في الوقت الحالي، فتخف المدخرات الوطنية ثم ترتفع اسعار الفائدة لإعادة التوازن في الأسواق الاستثمارية، فتتقلص الاستثمارات بسبب انخفاض تراكم رأس المال. ومن ناحية أخرى يتم اللجوء إلى الاقتراض الداخلي لتمويل عجز الموازنة، وهذا يقلل من كمية الاموال المتاحة لإقراض القطاع الخاص. وهنا تظهر المزاحمة بين القطاعين العام والخاص مما يؤدي إلى سوء استخدام الموارد التي من المفترض ان تزيد الانتاج وتحقق العوائد (Gillman,٢٠١١).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢ـ ٣ـ ٣ مشكلة العجز في الموازنة العامة:

للموازنة العامة أهميتها البالغة النابعة من الأهداف التي تحققها للدولة، فهي تحقق أهدافًا اجتماعية من خلال رسم سياسات إقامة المشاريع التنموية والخدماتية، وتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار بالإضافة لاعتبارها مصدرًا مهمًا للتخطيط والبحث العلمي. وتحقق أهدافًا اقتصادية متعددة، فيتم من خلالها توزيع موارد الدولة حسب الأولويات المخطط لها وتُستخدم الموازنة كأداة مهمة في الرقابة وتوجيه الاقتصاد الوطني نحو الاستثمارات التي تخفض عجز الموازنة العامة ونسبة الدين العام، وتحدث التوازن في الميزان التجاري وميزان المدفوعات (عبد الجليل، ٢٠٠٩).

٢ـ ٣ـ ٣ـ ١ مفهوم العجز في الموازنة العامة:

تعددت الدراسات لتحديد مفهوم لعجز الموازنة العامة، ويمكن ايراد بعض المفاهيم منها:

أنه انعكاس لعدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة، أي زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة (العلي،٢٠٠٩).

وهو قصور الإيرادات العامة للدولة عن سداد نفقاتها (Chiminya. at.el, ٢٠١٨).

وعليه فيمكن تعريف العجز في الموازنة العامة على انه خلل في السياسة المالية تواجهه الحكومة بسبب قصور مواردها عن الإيفاء بالتزاماتها تجاه النفقات العامة، على المدى القصير أو الطويل.

٢ـ ٣ـ ٣ـ ٢ أسباب العجز في الموازنة العامة:

ليس من الممكن إرجاع سبب العجز في الموازنة العامة الحاصل في معظم دول العالم إلى تأثير عامل وحيد، حيث أنه ظاهرة مكونة من عدة عوامل تسهم في حدوثه، ولكن يمكن إجمال معظم الأسباب فيما يلي:

- عدم نمو الموارد والإيرادات العامة بنفس درجة النمو الحاصل في النفقات العامة، وقد يكون ذلك نتيجة ضعف النظام الضريبي في الدولة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- يعكس حجم الانفاق العام وتطوره مدى تطور الحكومة ودورها في النشاط الاقتصادي وفاعليتها في ادارة الاقتصاد القومي، لكن ظاهرة تزايد الانفاق العام بغض النظر عن درجات تطورها وهياكلها السياسية والاقتصادية وبشكل يفوق نمو ايراداتها يزيد من حجم العجز في الموازنة العامة (العلي، ٢٠٠٩).
- ارتفاع نسبة النفقات الجارية إلى إجمالي النفقات العامة، بالإضافة إلى نقص في مصادر تمويل الموازنة.
- غياب سياسة ترشيد الانفاق العام وضعف كفاءته في بعض الدول مما يؤدي إلى ضياع الموارد المالية العامة (الخطيب، ٢٠٠٧).
- نقص الطلب الكلي أو زيادة العرض الكلي وحدوث الأزمات الاقتصادية وسعي الدولة في إطار معالجة هذه الأزمات باللجوء إلى موارد مالية من مخصصاتها أي أسلوب التمويل بالعجز .
- تزايد الانفاق العسكري في بعض الدول من أجور وراتب ومستلزمات سلعة واستيراد أسلحة ومعدات وتكلفة صيانتها والاستعانة بالخبراء (زكي، ٢٠٠٠).

٢- ٣- ٣- ٣ أساليب علاج العجز في الموازنة العامة:

تعددت الأساليب المُقترحة في علاج العجز في الموازنة، في حال كان ذلك العجز يُسبب أزمة ولا يكون مُستخدمًا لحل أزمة، واختلفت الأساليب باختلاف رؤية مستخدمها كان من أهمها ما يلي (الحاج،٢٠٠٧):

١- رؤية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في علاج عجز الموازنة العامة: وهي وصفة تعتمد على برنامج انكماشي، وتشبه هذه الرؤية إلى حد كبير أفكار المدرسة النيوكلاسيكية، حيث تعتبر اختلال التوازن والعجز في الموازنة انما هو نتيجة وجود فائض في الطلب الكلي يفوق قدرة العرض الكلي، مما يزيد حجم التضخم والدين الخارجي. ووجود طموحات انمائية واستهلاكية تفوق موارد الدولة يؤدي إلى فائض في الطلب الكلي يجب القضاء عليه، وذلك من وجهة نظر البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من خلال تبني إدارة صارمة للطلب الكلي عمادها التحكم بالمتغيرات المالية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والنقدية متمثّلة بخفض الإنفاق العام. وتطبيق السياسات التي تهدف لزيادة أسعار الطاقة ورسوم الخدمات العامة للحكومة وسياسة استرداد تكلفة الخدمة، وزيادة الضرائب غير المباشرة بالذات على السلع الضرورية ومنتجات الصناعات التحويلية والخدمات المحلية.

كما يُصر صندوق النقد الدولي على وضح حدود عليا للإتمان المصرفي المصرح به للحكومات والقطاع العام حتى ولو أدى ذلك إلى حالة من الكساد، فهو في نظره كساد مؤقت.

٢- رؤية الفكر التنموي في حل مشكلة العجز في الموازنة العامة: على العكس من رؤية صندوق النقد الدولي فإن رؤية الفكر التنموي تعمل على تبني السياسات التي تخص العجز وحده وتحقق معدلات عالية من النمو الاقتصادي، مثل: الترشيد وضبط الانفاق العام، والترتيب الاقتصادي لأولويات الانفاق العام والكفاءة استخدام موارده، بالإضافة إلى السيطرة على الدين العام وأعباء خدمة الدين.

٢- ٣- ٣- ٤ العجز في الموازنة العامة والدين الخارجي:

من المعروف أن عجز الموازنة العامة يشكل تحديًا هامًا أمام القطاع المالي للدولة، فإذا تم اللجوء إلى البنك المركزي لتمويل هذا العجز عن طريق إصدار العملة، فإن ذلك سيؤدي إلى التضخم، أما إذا تم اللجوء إلى سد العجز عن طريق إصدار السندات أو أذونات الخزينة، فإنّ ذلك سيؤدي إلى الضغط على الاستثمار الخاص بسبب ارتفاع معدل الفائدة على سندات الخزينة، أو أن تلجأ للدين من الهيئات والمؤسسات الدولية والبنوك التجارية في الخارج، كل ذلك سيؤثر على مالية الدولة على المدى الطويل خاصة أن القروض الخارجية في هذا الحال هي قروض ليست انمائية أو منتجة (Stroup et al., ٢٠٠٨).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢ـ ٤ المفاهيم والاتجاهات النظرية في دراسة النمو الاقتصادي:

٢ـ ٤ـ ١ مفهوم النمو الاقتصادي

تسعى جميع دول العالم لتحقيق النمو الاقتصادي، بهدف تحسين مستويات الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لأفراد المجتمع، ويعرف النمو الاقتصادي على أنه "الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي، مما يسهم في زيادة حصة الفرد الواحد في من الدخل مع الزمن" (كيداني، ٢٠٠٣)، وأنه "الزيادة في حجم إنتاج السلع والخدمات خلال فترة زمنية محددة، ويعبر عنه من خلال الزيادة في مستوى الإنتاجية في الاقتصاد" (الغزو، ٢٠١٧). ويمكن تحقيق النمو الاقتصادي من خلال إدارة مصادره بكفاءة، ومصادره هي رأس المال، والتقدم التكنولوجي، والموارد الطبيعية، والنمو السكاني (مجيد، ٢٠٠٩).

كما أن عملية النمو الاقتصادي وحدها غير كافية لتحسين مستويات الرفاه الاقتصادي للمجتمع، حيث أنه يعتمد على توزيع العوائد الناتجة عن النمو بعدالة في المجتمع الواحد (بخاري،٢٠٠٢).

ويُعبر عن النمو الاقتصادي بالتغير في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بنسبة مئوية سنوية وفق الصيغة الرياضية التالية (Yuri, ٢٠١٢):

$$GY = \frac{(Y_t - Y_{t-١})}{Y_{t-١}} \times ١٠٠٪$$

حيث GY: معدل تغير الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي

Y_t : الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للسنة الحالية.

$Y_{t-١}$: الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للسنة السابقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- ٤-٢ دوافع النمو الاقتصادي

أجمع أغلب الاقتصاديين على تصنيف دوافع النمو الاقتصادي كما يلي:

- **النمو التلقائي (الطبيعي)**: وينتج هذا النوع بشكل تلقائي وعفوي بتفاعل قوى العرض والطلب في السوق، ويتميز هذا النوع من النمو بسرعة انتقاله من قطاع إلى آخر في البلدان الرأسمالية، أما في الدول النامية فإن التبعية تعتبر مصدر ونتيجة له في نفس الوقت (صبيح وأبو حلو، ٢٠١٤).
- **النمو العابر**: ويتحقق هذا النوع من النمو الاقتصادي بسبب حدوث ظروف غير متوقعة، بحيث يزول أثر هذا النمو بمجرد زوال الظرف الذي تسبب به، وهو الأكثر ظهورًا في الدول النامية (حجازي، ٢٠٠٠).
- **النمو المخطط**: وهذا النوع هو الأكثر شيوعًا حيث أنه ناتج عن عملية تخطيط تشمل موارد المجتمع الاقتصادية ككل، وترتبط قوة هذا النوع من النمو بمدى واقعية الخطط المرسومة وفاعلية تنفيذها ومتابعتها، وهذا النوع مستمر ودائم بديمومة عملية التخطيط (الغزو، ٢٠١٧).

٢- ٤-٣ فوائد النمو الاقتصادي (الحمودي، ٢٠٠٦):

١- الزيادة من الكميات المتاحة من السلع والخدمات لأفراد المجتمع.
٢- محاولة الحد من مشكلتي الفقر والبطالة، ورفع المستوى التعليمي والصحي للأفراد.
٣- رفع قيمة الدخل القومي وتوزيعه بأفضل الطرق، بالإضافة إلى دعم الدولة لتكون قادرة على الالتزام بالقيام بمسؤولياتها تجاه أفرادها، مثل:الأمن والصحة والتعليم.
٤- العمل على زيادة الرفاه الاجتماعي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢ـ ٤ـ٤النظريات الاقتصادية في النمو الاقتصادي:

٢ـ٤ـ٤ـ١ النظرية الكلاسيكية:

كان الكلاسيكيون بريادة آدم سميث هم من أسس الاقتصاد السياسي، بالاضافة إلى ريكاردو ومالتوس، وقد أكدوا على أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن نتاج عملية التراكم الرأسمالي. وقد تم تقسيم المجتمع حسب المدرسة الكلاسيكية إلى: الرأسماليين والعمال وملاك الأراضي، حيث يذهب دخل العمال إلى السلع الاستهلاكية أما دخل ملاك الأراضي فيذهب إلى السلع الكمالية، في حين يذهب دخل الرأسماليين إلى الادخار والاستثمار بالتالي المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي (القريشي، ٢٠٠٧).

وكانت آراء رواد هذه المدرسة كما يلي (Parkin, ٢٠١٠):

ـ آدم سميث:

سعي سميث إلى معرفة عوائق النمو الاقتصادي، ودعا إلى عدم التدخل الحكومي في الانشطة الإقتصادية وتركها لقوى السوق، إلا في حالات معينة، ونادى بمبدأ تقسيم العمل، من خلال كتابه "ثروة الأمم" ، عن طريق التراكم الرأسمالي لما لهما من أثر في زيادة مهارات العمال وتقليل الوقت اللازم للقيام بالعمل، ومن ثم زيادة نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، وحسب سميث فإن عملية تقسيم العمل تتوقف على حجم السوق، ومدى انفتاحه.

ـ روبرت مالتوس:

أكد مالتوس على أهمية الطلب في التأثير على حجم الانتاج، وقد جاءت نظريته حول السكان والتي أكد من خلالها على الأهمية الفاعلة للطلب على النمو والتنمية، حيث رأى ان الطلب هو المحدد الرئيس للعرض، كما دافع عن طبقة ملاك الأراضي بصفتهم أكثر طبقة محفزة للطلب الفعلي. وقد حث مالتوس على ضرورة الحد من الادخار عند المستوى الذي قد يقلل من الطلب، وقسّم القطاعات الاقتصادية إلى قطاعين رئيسين : هما الزراعة والصناعة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- دافيد ريكاردو :

رأى ريكاردو أن هناك حالات اقتصادية تكون ناتجة عن قطاع دون الآخر، فحالة الركود الاقتصادي ناتجة في رأيه عن القطاع الزراعي، حيث أن التزايد المستمر في أعداد السكان يدعو بالضرورة استمرارية تزويدهم بالمواد الغذائية وهذا يجعل من الصعوبة استمرار عملية التنمية. لذلك رأى من الضرورة توزيع الدخل حسب فئات المجتمع التي قسمتها المدرسة الكلاسيكية.

٢-٤-٤-٢ النظرية الكلاسيكية الحديثة في النمو:

ظهرت المدرسة الكلاسيكية الحديثة في أواخر القرن التاسع عشر، وكان أهم روادهاه ستانلي جيفون، ووالراز، وكارل مانجر، وألفريد مارشال.

أشار رواد هذه المدرسة إلى أن النشاط الاقتصادي يجسد عملية الاختيارات عن طريق تحليل كيفية دراسة الفرد لتصرفاته للوصول إلى أقصى حد في تلبية احتياجاته ضمن ميزانية محددة. أو تحقيق أقصى أرباح عن طريق التوظيف الأمثل لعناصر الإنتاج.

وقد توصل الكلاسيكيون الجدد إلى عدة نتائج منها أن تحقيق التوازن في المدى البعيد يمكن أن يحدث عندما يتساوى الإنتاج الحقيقي لرأس المال مع التغير النسبي للعمالة، وعندها يتساوى النمو في رأس المال معالنمو في القوى العاملة (Todaro,٢٠١١).

٢- ٤- ٤- ٣ النظرية الكينزية في النمو:

انتقد كينز الاقتصاديين الكلاسيك وأشار إلى أن مستوى الطلب لا يتم تحديده عند مستوى دخل معين، وعليه فإن المشكلة الرأسمالية لا تكمن في جانب العرض، ولكن تكمن في عنصر الطلب الفعال، واعتبر كينز أن الاستثمار هو دالة لسعر الفائدة، والادخار هو دالة الدخل. أما دالة الانتاج فتتوقف على حجم العمل المستخدم فزيادة الاستثمار ستؤدي بالضرورة إلى زيادة الدخل والطاقة الانتاجية. ولتحقيق الزيادة المطلوبة في الدخل والتشغيل ، فإنه يجب زيادة الاستثمار وربط معدل النمو الاقتصادي بالناتج المحلي الاجمالي، وقد اهتم كينز بالاستقرار الاقتصادي ولم يحدد ظواهر أساسية للنمو الاقتصادي كغيره. وأنه عندما لا يصل مستوى الدخل الوطني إلى مستوى يسمح بتوفير مستوى تشغيل كامل لقوة العمل المتاحة، فإن الحل عندها يكمن في سياسة نقدية تتمثل بتوسيع عرض النقود وتخفيض معدلات الفائدة بحيث تشجع الاستثمار وتحسن مستوى الدخل والوصول إلى التشغيل الكامل(Mankiw, ٢٠٠١).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢ـ ٤ـ٥ النمو الاقتصادي وعلاقته بالدين الخارجي:

في سياق الحديث عن العلاقة بين النمو الاقتصادي والدين الخارجي، فقد تعددت الآراء حول هذه العلاقة، وفيما يلي بعض هذه الآراء:

- لم تشجع المدرسة الكلاسيكية في الاقتصاد على الدين الخارجي، لما له من أثار السلبية تترجم في ارتفاع أسعار الفائدة، وتراجع حجم الاستثمار جراء المنافسة بين القطاع الخاص والعام على المدخرات الوطنية، مما يؤدي إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي (Gordon,٢٠١٤).
- بينما شجعت المدرسة الكنيزية على تدخل الحكومة في الاقتصاد على عكس المدرسة التقليدية الكلاسيكية، فيعتقد أصحاب هذا الفكر أنه يجب على الحكومة الإقتراض في حالة عدم كفاية إيرادات الدولة لتمويل المشاريع التنموية، وأن عملية الإقتراض تسهم في زيادة الطلب الكلي وإرتفاع حجم الإستثمار، بالتالي تحقيق النمو الاقتصادي (خليل، ٢٠١١).
- يتأثر النمو الاقتصادي إيجابياً في الاقتراض الخارجي في حالة تم استغلال الأموال في مشاريع تنموية ينتج عنها عوائد أكبر من تكلفة الاقتراض، لكن الاقتصاد في حالة الانفتاح الاقتصادي يبقى عرضة لتأثير تقلبات سعر الصرف للعملات الأجنبية (شاري، ٢٠٠٧).
- تؤدي عملية الإقتراض الخارجي إلى عجز في ميزان المدفوعات نتيجة زيادة حجم الإقتراض الخارجي، بالتالي تراجع معدلات النمو الاقتصادي (الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد، ٢٠٠٨).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢ـ ٥ المفاهيم والاتجاهات النظرية في دراسة الإنفاق العام:

هناك العديد من المفاهيم والنظريات المتعلقة بدراسة الانفاق العام:

٢ـ ٥ـ ١ مفهوم الإنفاق العام

عرف محرزي (٢٠٠٥) الانفاق العام هو المبالغ المالية التي تنفقها السلطة العمومية متمثلة في الحكومة والجماعات المحلية من أجل تحقيق منفعة عامة

وهو مبلغ من النقود يخرج من خزينة الدولة بقصد إشباع حاجة عامة (العزاوي، ٢٠٠٧).

وعرفه (خلف،٢٠٠٨) بأنه كافة المبالغ النقدية التي يقوم بإنفاقها شخص عام لتلبية حاجة عامة.

أما (خبابة، ٢٠٠٩) فقد عرفه بأنه مبلغ من المال (اقتصادي أو نقدي) يصدر عن الدولة أو عن أي شخص معنوي عام، بقصد تحقيق منفعة عامة.

وهو حسب (قدي، ٢٠٠٦) ما يعبر عن حجم التدخل الحكومي والتكفل بالأعباء العمومية سواء من قبل الحكومة المركزية أو حكومة الولايات، وهو أحد أوجه السياسة الاقتصادية المعتمدة من قبل الدولة، التي تعتمد التأثير المباشر على الواقع الاقتصادي والاجتماعي.

أمّا (اللوزي، ٢٠٠٠) فقد عرّفه بأنه مبالغ نقدية أقرت من قبل السلطة التشريعية ليقوم شخص عام بإنفاقها في توفير سلع وخدمات عامة، وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

وقد عرفها صندوق النقد الدولي (٢٠٠١) بأنها انخفاض في القيمة الصافية ناتج عن معاملة، فالحكومة لها مهمتان عامتان في الميدان الاقتصادي الأولى هي مسؤولية توفي السلع والخدمات للمجتمع على أساس غير سوقي، والثانية هي إعادة توزيع الدخل والثروة عن طريق المدفوعات التحويلية، وتفي الحكومة بتلك العمليتان من خلال النفقات العامة.

وعليه يمكن القول أن الإنفاق العام هو عبارة عن مبلغ مالي من إيرادات الدولة تنفقه الدولة أو احدى هيئاتها لتحقيق المنفعة العامة للمواطنين .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢ـ ٥ـ ٢ خصائص الإنفاق العام

من التعريفات السابقة يظهر عدة خصائص للإنفاق العام أهمها:

١ـ الانفاق العام هو مبلغ من النقود: والخاصية النقدية تعطي الانفاق العام عدة مزايا عن نظام المقايضة، حيث ان التعامل النقدي أسهل مقارنة بنظام المقايضة، من حيث التعامل معه وإجراءات الرقابة الإدارية عليه وتحقيق العدالة بين الأفراد في الحصول على فوائد النفقات العامة.

٢ـ الإنفاق العام يقوم به شخص عام: أي أن تقوم بتنفيذه الدولة أو احدى هيئاتها العامة، مثل الأمن والقضاء والتعليم والمشروعات العامة.

٣ـ الهدف منه إشباع حاجات عامة، وتحقيق هدف يعود بالنفع على مواطني الدولة.

٢ـ ٥ـ ٣ تقسيمات الإنفاق العام

نظرًا لتعدد صور الإنفاق العام واتساع نطاق الانفاق العام فقد ظهرت الحاجة إلى تقسيم الإنفاق العام في مجموعات محددة وفقًا لمعايير وأسس تطبيقها. وتعددت التقسيمات الخاصة بالانفاق العام واختلفت باختلاف الزاوية التي ينظر منها إلى تلك النفقات، واختلاف ظروف الدول الاقتصادية والمالية والاجتماعية وظهر نوعان رئيسان من الإنفاق العام:

أولاً: التقسيم الوظيفي: أي تبعًا للوظائف التي تؤديها للدولة (خلف، ٢٠٠٨).

١ـ **الانفاق العام الاقتصادي**: ويشمل الأموال المخصصة للقيام بخدمات تحقق هدفًا اقتصاديًا كالمشاريع الاقتصادية والاستثمارات المتنوعة، والنفقات التي تزود الاقتصاد القومي بالخامات الأساسية كالنقل والطاقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- **الانفاق العام الاجتماعي**: وهو الانفاق اللازم لتقديم خدمات اجتماعية، مثل الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي والتعليم الحكومي والإعانات التي تقدم لفئات اجتماعية معينة.

٣- **الانفاق العام الإداري**: وهو الانفاق المخصص لإنشاء وصيانة المرافق العامة وأجور العاملين في الدوائر والمؤسسات الحكومية بالإضافة إلى المبالغ المخصصة لتأهيل وتطوير وإعداد الكادر العامل فيها.

٤- **الانفاق العام العسكري**: وهو الانفاق المخصص للقوات المسلحة من رواتب وأجور وإعداد ودعم، وبرامج التسليح في السلم والحرب.

٥- **الانفاق العام المالي**: ويتضمن النفقات المخصصة لأداء أقساط الدين العام والأوراق والسندات المالية المترتبة على الدولة.

ثانيًا: التقسيم حسب دورية الإنفاق العام وانتظامه: أي حسب تكرار الانفاق وتوزيعه بين انفاق اعتيادي وانفاق غير اعتيادي (عبد اللاوي،٢٠١٧).

١- **انفاق عام اعتيادي**: وهو الانفاق الذي يستخدم لتغطية الحاجات الدائمة والمتكررة للدولة مثل: الأجور والرواتب، صيانة المرافق العامة، التعويضات. ويتم تغطيته من الإيرادات العادية للدولة مثل الضرائب ودخل أملاك الدولة.

٢- **انفاق عام غير اعتيادي**: إنفاق يستخدم لتغطية نفقات ذات وضع استثنائي، وطارئ، مثل الحروب والكوارث الطبيعية، وهو غير متكرر بشكل اعتيادي، ويتم تغطيته من الإيرادات غير العادية للدولة، كالقروض.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢ـ ٥ـ٤محددات الإنفاق العام

وهنا نأتي على ذكر العوامل التي تؤثر في حجم الإنفاق العام ومن أهمها (باش والظوالم، ٢٠١٨):

١ـ **الطاقة الضريبية**: وهي قدرة الأفراد على تحمل العبء الضريبي، فالضريبة مصدر أساسي لإيرادات الانفاق العام، ورافد أساي لخزينة الدولة بالمال، وتُحدد الطاقة الضريبية حسب طبيعة القطاع الانتاجي، ومستوى الدخل، وطبيعة وعدد الأيدي العاملة، بالإضافة إلى الانفتاح الاقتصادي وحركة التجارة الخارجية.

٢ـ **النشاط الاقتصادي**: فكلما زاد النشاط الاقتصادي كلما زاد الانفاق العام، حيث ان زيادة العمل والانتاج يزيد الدخل والإنفاق والمستوى المعيشي للأفراد، وهذا يزيد من الانفاق العام سعيًا لتلبية الحاجات العامة المتزايدة.

٣ـ **قيمة العملة**: يعتمد ذلك على قدرة الدولة في الحفاظ على قيمة عملتها بالتالي ثبات الإنفاق العام.

٢ـ ٥ـ٥آثار الإنفاق العام الاقتصادية

للإنفاق العام أغراض معينة ويُحقق أهدافًا اقتصادية وغيرها، ويترتب على الانفاق العام آثار اقتصادية يمكن تصنيفها كما يلي (عبد الحميد، ٢٠٠٥):

١ـ **الآثار على الانتاج القومي**: إن الزيادة في الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة في الاستهلاك، يترتب عليها زيادة في إنتاج السلع الاستهلاكية، بالتالي يزداد النشاط الاقتصادي تبعًا لذلك ويرتفع حجم الانتاج، ويمكن حساب أثر الانفاق العام على الانتاج القومي عن طريق قياس أثر المضاعف وأثر المعجل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- **الآثار على الأسعار**: يتعرض الاقتصاد القومي لنوعين من حركات الأسعار، هما التضخم والانكماش، وعندهما تظهر حالة من عدم التوازن في الميزان التجاري أوميزان المدفوعات. وللإنفاق العام دور مهم في تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار، وذلك عن طريق زيادة النفقات العامة في أحوال الانكماش، وتخفيضها في أحوال التضخم.

٣- **الآثار على إعادة توزيع الدخل**: تقوم الدولة باستخدام السياسات المالية إذا ازداد التفاوت بين دخول أفراد المجتمع الواحد، ومن هذه السياسات السياسة الضريبية، وسياسة الانفاق العام، فتستخدم الضرائب على رأس المال والتركات والأرباح الرأسمالية، كما تستخدم سياسة الانفاق في تحقيق توزيع الدخل عن طريق الاعانات الاجتماعية ومخصصات الضمان الاجتماعي وغيرها من خدمات تقدمها الدولة مجانًا في مجال التعليم والصحة.

٢- ٥-٦ الإنفاق العام والدين الخارجي

تؤثر السياسات المالية المتبعة في الدولة على هيكل الموازنة العامة للدولة، وتُشير الدراسات إلى أن النسب العالية للدين الخارجي يخفض من الانفاق العام وهذا التأثير نابع من رصيد الدين وأعباء خدمة الدين (Eduardo& Mauricio, ٢٠٠٦) ويؤثر بالتالي على انفاق الدولة على الصحة والتعليم وغيره من النفقات العامة الاجتماعية، وبذلك فإن السبيل إلى حماية موارد النفقة العامة من الاستنزاف هي تجنب ارتفاع نسب الدين العام.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-٦ الدراسات السابقة

أهتم العديد من الباحثين الاقتصاديين في دراسة خصائص ومحددات الدين العام الخارجي، وتوصل الباحثين إلى نتائج مختلفة فيما يخص علاقة الدين العام الخارجي وبعض المتغيرات الأخرى، حيث يشتمل هذا الجزء على أهم الدراسات والأدبيات العربية والأجنبية التي عنيت بموضوع الدراسة، كان من أهمّها:

٢- ٧ الدراسات العربية

٢-٦-١ دراسة اسماعيل،(٢٠١٨)،بعنوان "تحليل إدارة الدين العام الداخلي والخارجي **وتأثيره على تخفيض تكلفة الدين في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٥)"**

هدفت الدراسة إلى تحديد حجم الدين الداخلي والخارجي، وسعت إلى تحديد حجم الدين الداخلي والخارجي في العراق ودور إدارة الدين في تخفيض تكاليفه وأعبائه خلال فترة الدراسة (٢٠٠٥-٢٠١٥). استخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي القائم على عرض وتحليل البيانات واستخلاص النتائج منها، وتوصلت الدراسة إلى أن أدارة الدين الداخلي والخارجي يلعب دورًا هامًا في تخفيض حجم الدين العام ، كما أن لتدخل صندوق النقد الدولي في رسم السياسات أثرًا سلبيًا حيث اعتُبر مؤشرًا على عدم قدرة العراق على سداد ديونه، ودور البنك المركزي المهم في متابعة الدين الخارجي وتسويق سندات المالية العامة لسد الحاجات التمويلية للموازنة العامة. وأوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها التوصية بوضع قانون للمسؤولية المالية يصوت عليه مجلس النواب للرقابة على النفقات والإيرادات العامة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- ٦-٢ دراسة عبد الغفار،(٢٠١٧)، بعنوان "الدين العام الخارجي وسياسة تحويله لاستثمارات أجنبية دراسة الحالة المصرية"

هدفت الدراسة إلى المطالبة بزيادة السياسات الهادفة إلى تحويل الديون الخارجية لمصر إلى استثمار بأسلوب لا علاقة له بمنطق السوق، عن طريق إقامة علاقة نوعية بين البلد الدائن والمدين، يتم تأسيس صندوق مستقل بإدارة مشتركة توضع فيها عائدات الديون وتوجه نحو تنفيذ مشاريع تنموية داخل البلدين. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج الاستقرائي والمنهج التحليلي للمعلومات والبيانات المتحصل عليها من الكتب والدوريات والتقارير المتخصصة. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان أهمها: ان الديون ارتفعت بشكل كبير في مصر وكان ممن الممكن استخدام هذه الأموال في تحفيز الاستثمار بدل من ان تصبح عبئًا على الاقتصاد المصري، كما أشارت الدراسة إلى طبيعة استخدام القروض في تسديد عجز الموازنة واستيراد السلع الاستهلاكية وغيرها، بالاضافة إلى ارتفاع خدمة الدين وتزايد حجم الدين إلى الناتج المحلي الاجمالي. وأوصت الدراسة بالعديد من التوصيات كان أهمها: الحد من الاقتراض الخارجي وتشجيع الاستثمارات الأجنبية بدلًا منه.

٢- ٦-٣ دراسة العضايلة وآخرون (٢٠١٥)، بعنوان "هيكل الدين العام في الأردن وتأثيره على النمو الاقتصادي (١٩٨٠-٢٠١٢)"

هدفت الدراسة إلى دراسة هيكل الدين العام في الأردن وتأثيره على النمو الاقتصادي خلال الفترة (١٩٨٢-٢٠١٢) ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام أساليب احصائية متعددة مثل: منهجية جوهانسون للتكامل المشترك، واختبار نموذج تصحيح الخطأ بهدف معرفة العلاقة بين الدين الداخلي والدين الخارجي، منسوبًا للناتج المحلي الإجمالي كمتغيرات مستقلة، وإجمالي الدين منسوبًا إلى الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، كما تم استخدام طريقة المربعات الصغرى المعدلة، لغايات بيانات تأثير الدين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الداخلي والدين الخارجي على النمو الاقتصادي. وقد أظهرت نتائج اختبار التكامل المشترك وجود متجه تكاملي وحيد يصف سلوك المتغيرات على المدى الطويل، ووجدت أن حوالي ٩% من الانحرافات في المتغير التابع سيتم تصحيحها سنويًا، كما تبين وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من المتغيرات المستقلة باتجاه المتغير التابع. أوصت الدراسة بإعادة النظر في سياسة الاقتراض الخارجي وتوجيه القروض للاستثمار في المشروعات الانتاجية للحد من أعباء خدمة الدين.

٢- ٦-٤ دراسة الشمري وكاظم، (٢٠١٥)، بعنوان "تحليل أثر الدين العام في بعض المتغيرات الاقتصادية في مصر- دراسة للمدة (٢٠٠١-٢٠١١)

هدفت الدراسة إلى البحث في هيكل الدين العام ومؤشراته والآثار الناجمة عنه في مصر، وتحليل وتقدير أثر الدين العام الداخلي والخارجي على بعض المتغيرات الاقتصادية للفترة (٢٠٠١-٢٠١١). لتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث باستخدام الاختبارات الاحصائية اللازمة وقام بتقدير دالة قياسية باستخدام طريقة المربعات الصغرى وتم تحويلها باستخدام الصيغة اللوغاريتمية المزدوجة، وتوصلت إلى مجموعة من الاستنتاجات كان أبرزها ظهور الأثر الإيجابي للدين الداخلي في تعزيز الانفاق العام، وبالتالي ارتفاع مستوى الائتمان الممحلي مما انعكس على زيادة معدلات الاستثمار وتحقيق نمو في الناتج بمعدلات مقبولة وهذا يعكس عقلانية استخدام الدين الداخلي، أما أثر خدمة الدين الخارجي فكان سلبيًا على الصادرات وانعكس بشكل طفيف في تراجع وضع الحساب الجاري، مما أدى إلى انخفاض معدلات الاستيراد، ولكن التحويلات والمساعدات الخارجية ساعدت في تخفيف حدة خطورة عبء الدين. أوصت الدراسة بالتركيز على معالجة الآثار السلبية للدين الخارجي واستثماره بالشكل الذي يرفع من معدل النمو الاقتصادي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢ـ ٦ـ٥ دراسة أبو عيدة ، (٢٠١٢)، بعنوان **"قدرة الاقتصاد الفلسطيني على تحمل أعباء الدين العام الخارجي"**

هدفت الدراسة إلى معرفة حجم العجز المالي والمديونية العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية وقياس قدرة الاقتصاد الفلسطيني على تحمل أعباء ديونه الخارجية. استخدم الباحث النموذج الاقتصادي الكينزي (متطابقة الدخل القومي) لاشتقاق العلاقة بين العجز في الموازنة العامة والدين العام والناتج المحلي الاجمالي، كما تم استخدام النموذج نفسه في تحديد كل من فجوة الادخار وفجوة العملات الأجنبية، وتم استخدام بيانات الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، ووزارة المالية. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان أهمها، أن الاقتصاد الفلسطيني يعد عاجزًا وغير قادر على تحمل أعباء ديونه الخارجية وخدماتها، كما تبين أن حجم الدين العام الخارجي لم يصل بعد إلى مرحلة حد الخطر، وهذا يعطي السلطة الوطنية المزيد من الوقت لتجنب مخاطر قد يتعرض لها نتيجة عبء خدمة الدين. وعليه فقد أوصت الدراسة بوجوب وجود توافق وانسجام بين السياسات المالية والنقدية لمنع حدوث أزمات اقتصادية، ومحاولة تحقيق أهداف الاقتراض قبل الإقبال على عملية الاقتراض والعمل على تحفيز الادخار والاستثمار بالإضافة إلى تنشيط الصناعات التصديرية وتشجيعها.

٢ـ ٦ـ٦ دراسة فضل،(٢٠٠٨) ، بعنوان"استخدام نموذج قياسي للكشف عن محددات ديون السودان الخارجية خلال الفترة من (١٩٨٠ـ٢٠٠٨)"

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الجوانب والأبعاد الحقيقية لمشكلة المديونية الخارجية للسودان، وأسباب تفاقمها، وذلك من خلال بناء نموذج متعدد المعادلات استخدم الباحث نماذج السلاسل الزمنية ومنهجية نماذج المعادلات الآنية في التعرف على المحددات الرئيسة في تفاقم الديون الخارجية للسودان. وتلخصت أهم النتائج بأن أزمة الديون الخارجية هي نتاج طبيعي للخصائص التي تتصف بها الدول النامية، ولأزمة التمويل التي تعيشها تلك الدول، وأن متغيرات الاقتصاد الكلي تؤثر وتتأثر بالدين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخارجي. وجاءت أهم التوصيات في إنشاء تجمع للدول المدينة أسوة بنادي باريس ولندن، لتقوم بتوحيد المواقف وتحسين وتقويته موقف المدينين عند المفاوضات، وضرورة العناية بجمع وتبويب وعرض بيانات كافة الظواهر الاقتصادية، وإعداد التقارير بصورة علمية وعملية ونشرها، والاهتمام بالصادرات وتنويعها وتنميتها؛ لأنها المصدر الرئيسي للنقد الأجنبي لمواجهة خدمة الدين الخارجي للسودان.

٢ـ ٧ دراسة قحايرية،(٢٠٠٧)، بعنوان "اسباب المديونية الخارجية للدول النامية"

هدفت الدراسة إلى تحليل أسباب المديونية الخارجية للدول النامية، وذلك باستخدام منهج التحليل الوصفي لبيانات تاريخية، وتوصلت الدراسة إلى أن أهم اسباب المديونية الخارجية في الدول النامية هو عجز الموازنة، وأن الديون المتراكمة وأعباء اسعار الفائدة على القروض تجبر الدول النامية على الاقتراض بشكل مستمر، وتوصي الدراسة بالعمل على التخلص من الاختلالات في ميزان المدفوعات من خلال استخدام السياسات المالية والنقدية الملائمة.

٢ـ ٨ الدراسات الأجنبية:

٢ـ ٧ـ ٨ دراسة Awdeh , Jomaa, etc،(٢٠١٩)، " Exploring The Effectiveness Of Financing Resources in Promoting Economic Growth In Lebanon. "

هدفت الدراسة إلى اختبار فعالية استخدام الموارد المالية واستغلالها في اقتصاد صغير مفتوح مثل لبنان، مع التركيز على تأثير هذه الموارد على النشاط الاقتصادي الذي يمثله البنك المركزي اللبناني. تمثل الدراسة البيانات الشهرية للفترة (٢٠٠٢ ـ٢٠١٧) في القطاع المصرفي الائتماني للقطاع الخاص، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتحويلات، والتحويلات الائتمانية الحكومية، والتجارة، وإيرادات الضرائب الحكومية، والنفقات الحكومية، والدين العام، كمتغيرات توضيحية. باستخدام نموذج الانحدار التلقائي، تكشف

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النتائج التجريبية أن كل من الائتمان المصرفي للقطاع الخاص المقيم ومجموعات الضرائب الحكومية يقلل من النمو الاقتصادي، في حين أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعزز هذا النمو. من ناحية أخرى، فإن تدفقات الحوالات والتحويلات الجارية للائتمان الحكومي والتجارة الخارجية والنفقات الحكومية والدين العام لا تؤثر بشكل كبير على الأداء الاقتصادي.

٢- ٧- ٩ دراسة Chiminya at el. (٢٠١٨)، " The determinants of external debt of sub Saharan Africa "

هدفت الدراسة إلى معرفة محددات المديونية الخارجية لمجموعة مكونة من ٣٦ دولة من دول جنوب صحراء افريقيا خلال الفترة الزمنية ١٩٧٥-٢٠١٢، باستخدام منهج التحليل القياسي، وتوصلت الدراسة إلى أن كل من الانفتاح الاقتصادي، والنمو الاقتصادي يقلل من حجم المديونية الخارجية، وأوصت بضرورة إجراء الدراسات التي تبحث في تأثير العوامل السياسية على تراكم المديونية الخارجية.

٢- ٧- ١٠دراسة Waheed (٢٠١٧) " Determinants of External Deb: A Panel Data Analysis for oil and Gas Exporting and Importing Countries"

هدفت الدراسة إلى البحث في المحددات الاقتصادية الكلية للديون الخارجية في البلدان المصدرة والمستوردة للنفط والغاز. استخدمت الدراسة (Panel Data) مكونة من ١٢ دولة مصدرة للنفط والغاز و ١٢ دولة مستوردة للنفط والغاز تغطي الفترة ٢٠٠٤-٢٠١٣. لتحديد ثمانية عوامل للاقتصاد الكلي تؤثر بشكل كبير على الديون الخارجية للبلدان المصدرة للنفط والغاز والمستوردة. وقد خلصت الدراسة إلى تجنب التعميم الخاص لعوامل تراكم الديون الخارجية للدول المصدرة للنفط والغاز والمستوردة؛ فإن التأثير من مختلف عوامل الاقتصاد الكلي يمكن أن يكون مختلفًا في هاتين المجموعتين من البلدان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- ٧-١١ دراسة Lich & Tu (٢٠١٧)، " Determinants of External Debt in developing countries"

بحثت الدراسة في العوامل المؤثرة على الدين العام للقطاع العام في البلدان النامية خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠١٥) ، استخدمت الدراسة طريقة تحليل الانحدار الخطي لتحليل بيانات مجموعة مكونة من (٥٠) دولة نامية خلال فترة الدراسة. وأظهرت النتائج أن الدين العام الخارجي في تزايد بشكل كبير خلال سنوات الدراسة بسبب زيادة أعباء الدين المتراكمة، إلى جانب زيادة سعر الصرف- ومن الجانب الآخر، فإن ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والتضخم.

٢- ٧- ١٢ دراسة Balguith&Omrane (٢٠١٧)، "Macroeconomic determinants of public debt growth: a case of study for Tunisia "

هدفت الدراسة إلى استقصاء محددات النمو في حجم الدين الخارجي في الاقتصاد التونسي خلال الفترة الزمنية ١٩٨٦-٢٠١٥، وذلك باستخدام نموذج (VECM)، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين الدين العام الخارجي والتضخم والإستثمار، وأن أهم محددات الدين الخارجي في تونس عجز الميزانية، والإنفتاح الاقتصادي، وسعر الفائدة الحقيقي، وأوصت بضرورة الحد من العجز في المالية العامة.

٢- ٧- ١٣ دراسة Al shyab، (٢٠١٦) " Domestic versus External public debt in Jordan : an empirical investigation.

جاءت الدراسة بهدف اختبار تأثير الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي على الاقتصاد الاردني. اعتمدت الدراسة في التحليل القياسي على النموذج الكلاسيكي الجديد باستخدام معادلة كوب دوغلاس، التي تعتمد على رأس المال والعمالة بالإضافة إلى الدين العام كمتغيرات مستقلة، وتم تقدير النموذج بثلاثة أشكال مختلفة، الأول باستخدام الدين العام، والثاني باستخدام الدين العام الخارجي والأخير باستخدام الدين العام الداخلي. وتم تطبيق طريقة جوهانسن للتكامل المشترك واختبار تصحيح الخطأ لاختبار العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات خلال فترة الدراسة (١٩٨٠-٢٠١٣). أظهرت النتائج وجود تأثير

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سلبي للدين العام على النمو الاقتصادي، وإلى تماثل الأثر السلبي للدين العام الخارجي والدين العام الداخلي على الاقتصاد.

٢- ٧- ١٤ دراسة Al- Fawwaz (٢٠١٦) " Determinants External Dept in Jordan: An Empirical Study (١٩٩٠- ٢٠١٤)"

هدفت الدراسة إلى التحقق من المحددات الرئيسية التي تؤثر على الدين الخارجي في الأردن خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٤). ولتحقيق هذا الهدف، تم استخدام البيانات السنوية خلال فترة الدراسة، من خلال تطبيق نموذج ARDL الذي يتكون من المتغير التابع (الدين الخارجي) والمتغيرات المستقلة (الانفتاح الاقتصادي، ونسبة التبادل التجاري، وسعر الصرف، والقيمة الناتج المحلي الاجمالي للفرد). وأكدت الدراسة أن هناك متغير إيجابي ذو دلالة إحصائية للتغير التجاري على الدين الخارجي على المدى الطويل، وتأثير سلبي يعتد به إحصائياً على الناتج المحلي الإجمالي للفرد (GDPpc) على الدين الخارجي. وأوصت الدراسة بأهمية الاعتماد على الموارد المتاحة في التداول بدلاً من الاعتماد على الديون الخارجية.

٢- ٧- ١٥ دراسة Lau & Lee (٢٠١٦) " Determinants of external debt in Thailand and the Philippines "

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على حجم الدين العام الخارجي في كل من تايلاند والفلبين خلال الفترة الزمنية ١٩٧٦-٢٠١٣، واستخدمت الدراسة نموذج التحليل القياسي (VECM)، وتوصلت إلى وجود علاقة على المدى القصير في الاقتصاد التايلاندي بين الدين الخارجي وكل من معدل التضخم، وسعر الفائدة الحقيقي، أما بالنسبة للفلبين فهناك علاقة بين الدين الخارجي وكل من الناتج المحلي الإجمالي، وسعر الفائدة الحقيقي، وعرض النقد، وأوصت الدراسة بعدم الاعتماد على المنح والمساعدات الخارجية في سداد الدين الخارج، والعمل على إدارة الدين والحد من تراكمة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- ٧- ١٦ دراسة Lau at el.، (٢٠١٥) " Macroeconomics Determinants of External Dept in Malaysia"

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة محددات الاقتصاد الكلي والتي ساهمت في زيادة الدين الخارجي في ماليزيا. استخدمت الدراسة بيانات ماليزيا من عام ١٩٧٠ إلى عام ٢٠١٣ ، تشير النتائج إلى وجود علاقة سببية قصيرة المدى بين الدين الخارجي والاقتصاد الكلي، وأشار التحليل الديناميكي إلى أن سعر الفائدة الحقيقي هو المتغير الأكثر تأثيرًا من خارج العينة للسنوات الخمسين القادمة. هذا يعني أن صناع القرار يمكن أن يركزوا على المتغيرات النقدية في مساعدة وإدارة مستوى الدين الخارجي على المدى الطويل. وعلى الحكومة الماليزية وضع برنامج لإدارة الديون ووضع قواعد تستهدف نظم التمويل العامة لتحقيق الملاءة المالية لمقابلة الديون الخارجية في المستقبل القريب.

٢- ٧- ١٧ دراسة Awan at el. (٢٠١٥)، " An Econometric Analysis ofDeterminants of External Dept in Pakistan"

بحثت هذه الدراسة في محددات الاقتصاد الكلي للديون الخارجية في الباكستان باستخدام البيانات السنوية للفترة الزمنية (١٩٧٦ – ٢٠١٠). وقد استخدمت الدراسة تقنية التكامل لإيجاد علاقة التوازن على المدى الطويل، في حين تم تحليل ديناميكيات المدى القصير باستخدام ECM. وباستخدام نتائج نموذج ARDL تبين أن العجز المالي، وسعر الصرف الاسمي والانفتاح الاقتصادي محددات ذات دلالة إحصائية للديون الخارجية؛ لأنها تزيد من عبء الديون في الباكستان. كما ترتبط المعونة الأجنبية بشكل إيجابي بالديون الخارجية لكنها غير ذات دلالة إحصائية. في المقابل ارتبطت نسبة التبادل التجاري بشكل سلبي بالدين الخارجي ولم يكن لها تأثير ذو أهمية إحصائية.

٢- ٧- ١٨ دراسة Kalaja&Vakshi (٢٠١٥)، " Public debt Determinants in Albania."

هدفت الدراسة إلى استكشاف العلاقات الموجودة بين عدة محددات للدين العام مثل: الحوكمة، والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتي تؤثر مباشرة في الدين العام في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ألبانيا، خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٣). قامت الدراسة بالحصول على بياناتها من الوزارة المالية في ألبانيا، وتم تحليل الدراسة بقياس حجم الدين باستخدام بعض المؤشرات المالية مثل: FDI و GDP ratio ومقارنة السنوات. توصلت الدراسة إلى أن العوامل الديمغرافية هي المساهم الرئيسي في زيادة حجم الدين تليها النظم السياسية (فترات الانتخابات) جنبًا إلى جنب مع التطورات الاقتصادية المختلفة التي شهدتها البلاد من سنوات. وأوصت الدراسة بأن على الحكومة أن تتابع السياسة المالية والتزام موقفها خلال سنوات الانتخابات.

٢- ٧- ١٩ دراسة Pirtea et al. (٢٠١٣) " An empirical study on public debts determinants: evidence from Romania"

هدفت الدراسة إلى التعرف على محددات الدين الخارجي لاقتصاد رومانيا خلال الفترة الزمنية ٢٠٠٠-٢٠١١، واستخدمت الدراسة طريقة المربعات الصغرى (OLS) في تحليل بيانات الدراسة، وتوصلت إلى أن الدين الخارجي يتأثر إيجابياً بالنمو الاقتصادي، وأن سعر الفائدة الحقيقي، والسندات الحكومية من المحددات الهامة للدين العام في رومانيا، وتوصي الدراسة بالحد من مخاطر سعر الفائدة، الذي قد يقلل من الدين الخارجي.

٢- ٧- ٢٠ دراسة Bittencourt (٢٠١٣)، " Determinants ofgovernment and external debt: evidence from the young democracies of south America"

هدفت الدراسة إلى التعرف على محددات الدين الخارجي والانفاق الحكومي في جميع بلدان امريكا الجنوبية خلال الفترة الزمنية ١٩٧٦-٢٠٠٧، واستخدمت الدراسة طريقة المربعات الصغرى (OLS)، وتوصلت إلى الأسرع والأكثر إستقراراً يساعد في تقليل حجم الدين الخارجي، كما أن البيئة المناسبة لتحفيز النمو الاقتصادي تؤثر على الدين الخارجي، وأوصت بإجراء دراسات على بلدان تمر بمراحل إنتقالية، والأخذ بعين الإعتبار التغيرات الهيكلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- ٧-٢١ دراسة Sinha et al. (٢٠١١) " Determinants of public debt for middle income and high income group countries using panel data regreesion"

هدفت الدراسة إلى معرفة العوامل المؤثرة بحجم الدين العام في الدول ذات الدخل المرتع والمتوسط، وتعتمد الدراسة علا بيانات ٣١ دولة وعلى مدى السنوات الثلاثين الماضية، واستخدمت الدراسة منهج التحليل القياسي من خلال نموذج الانحدار المتعدد (Autoregressive MultiplrRegressio Model)، وتوصلت إلى أن أهم محدد للدين في الدول ذات الدخل المرتفع والمتوسط هو الناتج المحلي الإجمالي، بينما التضخم والإستثمار الأجنبي المباشر ليس لهما أثر على نسبة الدين من الناتج المحلي الإجمالي.

٢- ٧- ٢٢ دراسة Bader &Magableh(٢٠٠٩) " An Enquiry into the main determinants of public debt in Jordan: An econometric study."

هدفت الدراسة إلى فحص العجز المزمن في ميزانية الحكومة وفجو المدخرات وحجم المساعدات الأجنبية وسعر الصرف الحقيقي ودورها في تراكم الديون وذلك خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٥). ولتحقيق هذه الأهداف قامت الدراسة باتباع منهجين للتحليل، أولًا المنهج التحليلي الوصفي لعرض التغيرات في الرصيد المستحق للدين العام الخارجي والدين المحلي للحكومة خلال فترة الدراسة، ثانيًا: الأسلوب التحليلي الكمي لتحليل سعر الصرف الاسمي وحساب سعر الصرف الحقيقي. جاءت النتائج متناسبة مع الفرضيات، فوجدت أن هناك علاقة إيجابية بين عجز الموازنة الحكومية وفجوة المدخرات وسعر الصرف وبين الدين الخارجي، ولكن أقوى تأثير كان لسعر الصرف الحقيقي. وهذه العوامل لا تقلل فقط من قدرة الحكومة على سداد خدمة الدين، ولكن أيضًا تخلق طلبًا إضافيًا للحصول على قروض محلية جديدة. أوصت الدراسة بتحفيز المدخرات المحلية والسيطرة على الوضع المالي وإبطاء تراكم الدين وعبء خدمة الدين، والعمل على استقرار قيمة الدينار الأردني أمر لا بد منه إذا كانت الحكومة تنوي عدم زيادة الدين العام.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢ـ ٨ ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

من خلال عرض الدراسات السابقة لاحظ الباحث ما يلي:

١- ان جميع الدراسات السابقة تجنب الاقتراض الخارجي وبينت مخاطره على الدولة.

٢- جزء من الدراسات السابقة اهتمت بدراسة مدى جدوى وأهمية الدين العام الخارجي ودرجة فعاليته.

٣- ركزت هذه الدراسة على العوامل التي تحد من الدين العام الخارجي من اجل النهوض بالاقتصاد الوطني والتعرف على محددات الدين العام الخارجي في الاردن والاستفادة من هذه المغيرات الاقتصادية في تحسين المستوى المعيشي في الاقتصاد الاردني خلال فترة الدراسة(١٩٩٠-٢٠١٧)، وانها تعتبر استكمالا لدراسات سابقة على الاقتصاد الاردني واقتصاديات دول اخرى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث
التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة محددات الدين العام الخارجي الأردني

١.٣.تمهيد

يتناول هذا الفصل من الدراسة التحليل الوصفي وتطور الدين العام الخارجي في الأردن ومحدداته متمثلة بـ (الانفتاح الاقتصادي، والعجز في الموازنة، والنمو الاقتصادي، والإنفاق العام) خلال الفترة الزمنية (١٩٩٠-٢٠١٧)، وقد تم قياس معدلات التغير (النمو) في المتغير التابع والمتغيرات المستقلة باستخدام معادلة النمو لبيان نمو وتغير المتغيرات على مدى سنوات الدراسة، كما يلي:

$$\text{النمو في المتغير} = \frac{\text{المتغير في السنة الحالية} - \text{المتغير في السنة السابقة}}{\text{المتغير في السنة السابقة}} \times ١٠٠\%$$

وذلك في جميع متغيرات الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢.٣. تطور الدين العام الخارجي في الأردن خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٧)

جدول (١): تطور الدين العام الخارجي في الأردن (مليون دينار)

السنة	الدين العام الخارجي	التغير في الدين العام الخارجي%	السنة	الدين العام الخارجي	التغير في الدين العام الخارجي%
١٩٩٠	٥٠٦٤.٣		٢٠٠٤	٥٣٤٨.٨	-٠.٨٠
١٩٩١	٤٩٥٨.٧	-٢.٠٩	٢٠٠٥	٥٠٥٦.٨	-٥.٤٦
١٩٩٢	٤٥٧٧.٦	-٧.٦٩	٢٠٠٦	٥١٨٦.٤	٢.٥٦
١٩٩٣	٤٢٢٩.٦	-٧.٦٠	٢٠٠٧	٥٢٥٣.٤	١.٢٩
١٩٩٤	٤٧٢٠.٥	١١.٦١	٢٠٠٨	٣٦٤٠.٢	-٣٠.٧١
١٩٩٥	٤٩١١.٨	٤.٠٥	٢٠٠٩	٣٨٦٩.٠	٦.٢٩
١٩٩٦	٥١٦٤.٣	٥.١٤	٢٠١٠	٤٦١٠.٨	١٩.١٧
١٩٩٧	٤٩٩٨.١	-٣.٢٢	٢٠١١	٤٤٨٦.٨	-٢.٦٩
١٩٩٨	٥٣٣٣.٧	٦.٧١	٢٠١٢	٤٩٣٢.٤	٩.٩٣
١٩٩٩	٥٥١٠.١	٣.٣١	٢٠١٣	٧٢٣٤.٥	٤٦.٦٧
٢٠٠٠	٥٠٤٣.٥	-٨.٤٧	٢٠١٤	٨٠٣٠.١	١١.٠٠
٢٠٠١	٤٩٦٩.٨	-١.٤٦	٢٠١٥	٩٣٩٠.٥	١٦.٩٤
٢٠٠٢	٥٣٥٠.٥	٧.٦٦	٢٠١٦	١٠٢٩٩.٠	٩.٦٧
٢٠٠٣	٥٣٩١.٨	٠.٧٧	٢٠١٧	١١٨٦٧.٢	١٥.٢٣

المصدر: تقارير البنك المركزي الاردني، سنوات متعددة.

التغير في الدين العام الخارجي: من إعداد الباحث.

يظهر في الجدول (١)، أن حجم الدين العام الخارجي الاردني شهد تغيرات وتقلبات ارتفاعًا وانخفاضًا خلال فترة الدراسة، اذا بلغ (٥٠٦٤.٣) مليون دينار عام (١٩٩٠) نتيجة لآثار حرب الخليج الأولى، وما ترتب عليها من أعباء على اقتصاد الدولة، ثم بدأ الدين العام الخارجي بالتناقص إذا بلغ (٤٩١١.٨) مليون دينار عام (١٩٩٥) نتيجة للسياسات والقرارات التي اتخذتها الحكومة برفع الدعم عن بعض السلع والاعتماد على الموارد الذاتية تنفيذًا لعملية التصحيح الاقتصادي والهيكلي، ثم عادت قيمة الدين العام الخارجي إلى التزايد ووصل إلى (٥٥١٠.١) عام (١٩٩٩) بسبب ارتفاع سعر صرف الدين الياباني في السوق الدولي، مما رفع قيمة الديون اليابانية المقومة بالدينار الأردني، كذلك زيادة حجم السحوبات من القروض الخارجية التي تقدمها المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي، مما زاد أعباء الموازنة حتى عام (٢٠٠٢)، بسبب انخفاض أسعار صرف العملات للدول الدائنة فضلاً عن ارتفاع نسبة تسديد القروض أو مبادلة الديون الخارجية. وعاد الدين العام الخارجي للارتفاع بعد عام(٢٠٠٥) لاندلاع حرب الخليج

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الثانية وما رافقها من أعباء على الاقتصاد الوطني بسبب نزوح العراقيين إلى الأردن وارتفاع سعر النفط العالمي، وأثر ذلك على التجارة بين الأردن والعراق الذي كان دعامة مهمة للاقتصاد الأردني، مما أدى إلى زيادة العجز في الموازنة العامة، ولجوء الدولة إلى الدين العام الخارجي لمحاولة سد هذا العجز، وارتفع الدين العام الخارجي حتى بلغ (٥٢٥٣.٤) في العام (٢٠٠٧) نتيجة للأزمة المالية العالمية، وازدادت المديونية بشكل مضطرد حتى العام (٢٠١٢) بعد الأزمة السورية وازداد العبء الاقتصادي بشكل كبير نتيجة نزوح الأخوة السوريين، مما شكل استنزافًا للموارد الوطنية وزاد العجز في الموازنة العامة وارتفعت الأسعار بشكل كبير، بالإضافة إلى ارتفاع كلفة فاتورة النفط نتيجة لانقطاع الغاز الطبيعي المصري، إذ ارتفع الدين العام الخارجي حتى وصل في العام (٢٠١٧) إلى (١١٨٦٧.٢) مليون دينار.

ويتضح من الجدول (١) ان نسبة النمو في الدين الخارجي تراوحت بين ٧.٦٩-% عام ١٩٩٢ واعلى ارتفاع بلغه الدين ٤٦.٦٧ % عام ٢٠١٣ بسبب الظروف والازمات التي مر بها الاقتصاد الاردني والتي تم الاشارة لها ، وبلغ متوسط الدين العام الخارجي خلال فترة الدراسة حوالي (٥٦٩٣.٩٤).

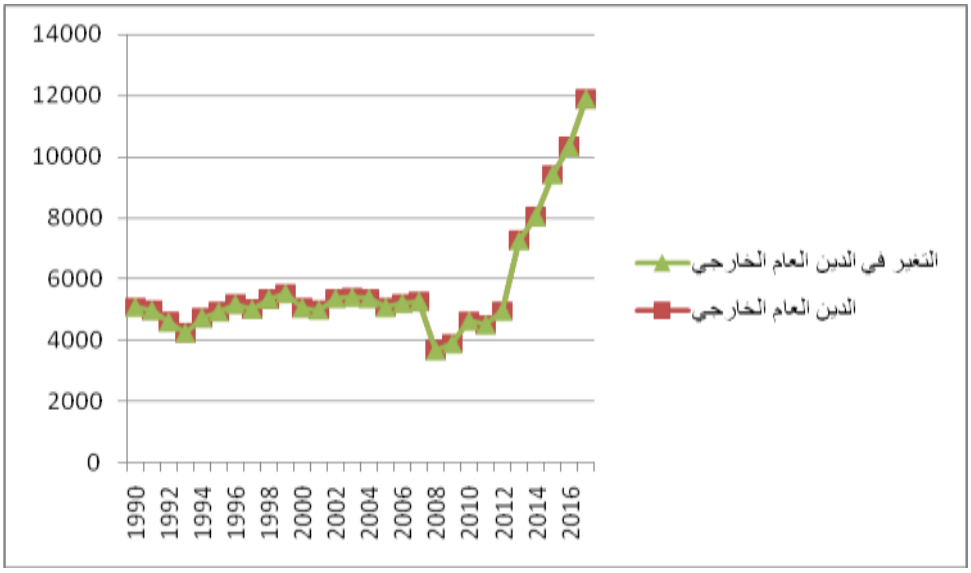

الشكل (١): معدل التغير في الدين العام الخارجي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣.٣. تطور الانفتاح الاقتصادي خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٧)

جدول (٢) تطور الانفتاح الاقتصادي في الأردن (مليون دينار)

السنة	الانفتاح الاقتصادي	التغير في الانفتاح الاقتصادي%	السنة	الانفتاح الاقتصادي	التغير في الانفتاح الاقتصادي%
١٩٩٠	٨٤.٦٨٥٤٦٤٨٨		٢٠٠٤	١٠٠.١٨٧٤٦٢١	٢٦.٠٢
١٩٩١	٧٨.٠٦٢٥٤٢٢٦	-٧.٨٢	٢٠٠٥	١١٢.١٨٦٤١١٨	١١.٩٨
١٩٩٢	٧٨.٨٧٤٣١١٠٤	١.٠٤	٢٠٠٦	١٠٤.١٣٦٩٤١	-٧.١٨
١٩٩٣	٨٠.٩٦٦٦٥٩٨	٢.٦٥	٢٠٠٧	١٠٦.٣٨٤٢٦٧٣	٢.١٦
١٩٩٤	٧٢.٤٤٠٠٣٣٠٥	-١٠.٥٣	٢٠٠٨	١٠٥.٧٦٢٧٤٥٨	-٠.٥٨
١٩٩٥	٧٦.٢٤٦٢٩٣٥١	٥.٢٥	٢٠٠٩	٨٠.٩٢٨٩٢٧٠٥	-٢٣.٤٨
١٩٩٦	٨٣.١٤٢٠٨٠٥١	٩.٠٤	٢٠١٠	٨١.٣٧٢٣٢١٧١	٠.٥٥
١٩٩٧	٧٧.٣٧٨٦١٥٦٤	-٦.٩٣	٢٠١١	٨٩.١٠٧٠١٩٧٢	٩.٥١
١٩٩٨	٦٧.٠٣٧٨٤٣٨١	-١٣.٣٦	٢٠١٢	٨٨.٦٩٩٦٣٨٠٧	-٠.٤٦
١٩٩٩	٦٣.٨٠٢٢٨٧٩٥	-٤.٨٣	٢٠١٣	٨٥.٨٣٣١٤٣٢٧	-٣.٢٣
٢٠٠٠	٧٢.٣٥٣٨٩٩٢٤	١٣.٤٠	٢٠١٤	٨٤.٢٩٨٩٨٨٤٩	-١.٧٩
٢٠٠١	٧٥.٥٢٣٦٧٣٣٣	٤.٣٨	٢٠١٥	٧٢.١٩٦١١١٤٨	-١٤.٣٦
٢٠٠٢	٧٥.٨٨٩١٣٧٤٧	٠.٤٨	٢٠١٦	٦٣.٤٨٨٥٢٩٧	-١٢.٠٦
٢٠٠٣	٧٩.٥٠٢٥٨٦٨٧	٤.٧٦	٢٠١٧	٤٧.٠٩٨٤٤١٠٤	-٢٥.٨٢

المصدر: تقارير البنك المركزي الاردني، سنوات متعددة.

التغير في الانفتاح الاقتصادي: من إعداد الباحث.

يشير الجدول (٢)، إلى أن الانفتاح الاقتصادي في الاقتصاد الأردني شهد تغيرات وتقلبات خلال فترة الدراسة، حيث تأثر الاقتصاد الأردني بالعديد من العوامل التي ساهمت في ظهور هذه التقلبات. نلاحظ أن الانفتاح الاقتصادي بلغ (٨٤.٧) عام (١٩٩٠)، وهي القيمة الأعلى حتى عام (٢٠٠٣)، كان ذلك لزيادة حجم الصادرات وارتفاع الرقم القياسي لوحدة الصادرات وزيادة القدرة التنافسية للصادرات الوطنية وتحسين نوعية أساليب الإنتاج،بالإضافة إلى ارتفاع المستوردات نتيجة للزيادة السكانية وارتفاع الطلب المحلي الذي نتج عن عودة المغتربين العاملين في الخليج بسبب أزمة الخليج (البنك المركزي الأردني، ١٩٩٠).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثم عادت قيمة الانفتاح الاقتصادي إلى الانخفاض من عام (١٩٩٧) الى عام (٢٠٠٠) بلغت قيمتها الى (٣٥٣) لارتفاع الصادرات الوطنية من الصناعات المتنوعة وارتفاع صادرات التبغ، وزيادة المستوردات نظرًا لتخفيض التعرفة الجمركية على السيارات المستوردة وزيادة المشاريع الانتاجية في الاقتصاد وسعر النفط العالمي، واستمرت بالارتفاع حتى بلغت (١٠٠.٢) و (١١٢.٢) للعامين (٢٠٠٤) و (٢٠٠٥) على التوالي أي بنسبة نمو(٢٦.٠٢%) عام (٢٠٠٤) ١١.٤٨ عام (٢٠٠٥) توقيع العديد من الاتفاقيات التجارية مع الدول العربية والأجنبية وتبنّي الحكومة الأردنية خطط الاصلاح الاقتصادي والهيكلي، ثم عادت للانخفاض بشكل طفيف حتى العام (٢٠٠٩) والذي شهد انخفاضًا ملحوظًا وصل إلى (٢٣.٤٨%) عن العام (٢٠٠٨)، ثم عاد للارتفاع في الأعوام (٢٠١٠- ٢٠١١) ليصل إلى (٩.٥١) كنتيجة لانخفاض الرقم القياسي السعري لوحدة الصادرات والمستوردات، وارتفاع الرقم القياسي الكمي لوحدة الصادرات الوطنية والمستوردات (البنك المركزي الأردني، ٢٠١٠).

عاد معدل الانفتاح الاقتصادي إلى في عام (٢٠١٥) ووصل الى (١٤.٣٦-%) نتيجة لتداعيات الأزمة السورية والتداعيات السياسية والأمنية الإقليمية وإغلاق الحدود مع كل من سوريا والعراق وانخفاض الطلب العالمي على الصادرات الوطنية، وانخفاض المستوردات بسبب انخفاض فاتورة الطاقة (البنك المركزي الأردني، ٢٠١٥). واستمر الانفتاح الاقتصادي في الانخفاض حتى نهاية فترة الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويتضح من الجدول (٢) ان الانفتاح الاقتصاديفي المملكة كان متذبذباً اذا بلغ ادنى مستوى له ١٤.٣٦-% عام (٢٠١٥) واعلى مستوى له بلغ ٢٦.٠٢% عام ٢٠٠٤ بسبب الظروف التي تم الاشارة لها .

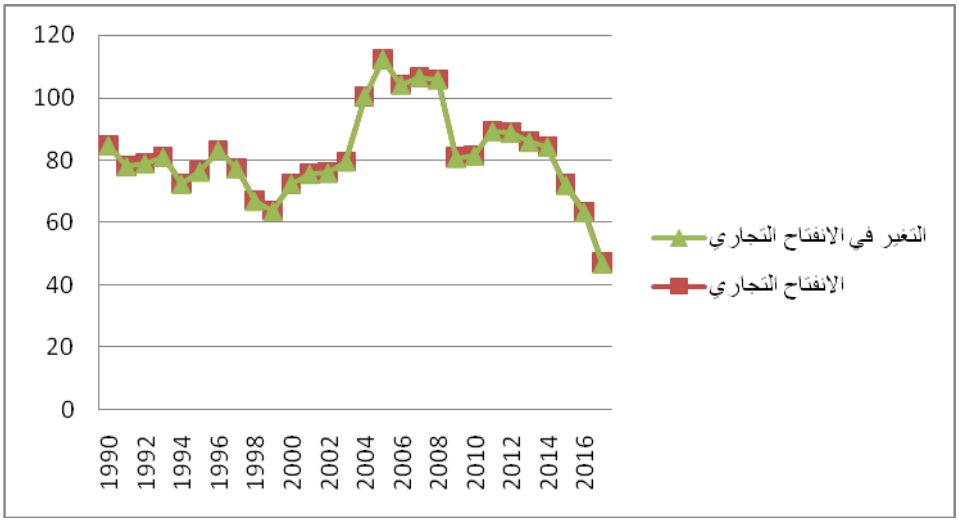

الشكل (٢): التغير في معدل الانفتاح الاقتصادي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤.٣. تطور العجز في الموازنة في الأردن خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٧)

جدول (٣): تطور العجز في الموازنة في الأردن (مليون دينار)

السنة	العجز في الموازنة	التغير في العجز في الموازنة%	السنة	العجز في الموازنة	التغير في العجز في الموازنة%
١٩٩٠	-١٨٧		٢٠٠٤	-٢٢٢	١٣.٢٧
١٩٩١	-٢٠٧	١٠.٧٠	٢٠٠٥	-٤٧٤.١	١١٣.٥٦
١٩٩٢	-١٠٧	-٤٨.٣١	٢٠٠٦	-٤٤٣	-٦.٥٦
١٩٩٣	-٤٨	-٥٥.١٤	٢٠٠٧	-٦١٤.٥	٣٨.٧١
١٩٩٤	٦	-١١٢.٥٠	٢٠٠٨	-٣٣٨.٢	-٤٤.٩٦
١٩٩٥	-٧٤	-١٣٣٣.٣٣	٢٠٠٩	-١٥٠٩.٣	٣٤٦.٢٧
١٩٩٦	-٤٠	-٤٥.٩٥	٢٠١٠	-١٠٤٥.٢	-٣٠.٧٥
١٩٩٧	-٣٣٢	٧٣٠.٠٠	٢٠١١	-١٣٨٢.٧	٣٢.٢٩
١٩٩٨	-٣٥٦	٧.٢٣	٢٠١٢	-١٨٢٣.٩	٣١.٩١
١٩٩٩	-٢٢٤	-٣٧.٠٨	٢٠١٣	-١٣١٨.٧	-٢٧.٧٠
٢٠٠٠	-٢٠٤	-٨.٩٣	٢٠١٤	-٥٨٣.٥	-٥٥.٧٥
٢٠٠١	-٣٠٤	٤٩.٠٢	٢٠١٥	-٩٢٦.٥	٥٨.٧٨
٢٠٠٢	-٢٠٥.١	-٣٢.٥٣	٢٠١٦	-٨٧٨.٦٤	-٥.١٧
٢٠٠٣	-١٩٦	-٤.٤٤	٢٠١٧	-٧٤٧.٩	-١٤.٨٨

المصدر: تقارير البنك المركزي الاردني، سنوات متعددة
التغير في عجز الموازنة: من إعداد الباحث.

يظهر من الجدول (٣) أنقيم العجز في الموازنة العامة الأردنية خلال سنوات الدراسة شهدت انخفاضًا بشكل عام، اذا بدأت فترة الدراسة عام (١٩٩٠) بقيمة عجز (١٨٧) مليون دينار ازدادت في السنة التالية (١٩٩١) لتصل إلى (٢٠٧) مليون دينار نتيجة لأزمة الخليج وعودة العاملين المغتربين إلى الأردن، وما ترتب على عودتهم من عبء اقتصادي على الحكومة نتيجة ازدياد الطلب الكلي دون أن يرافقه ازدياد بالإيرادات الكلية بنفس المستوى، ونلاحظ من الجدول أعلاه أن العام (١٩٩٤) شهد وفرة في الموازنة، كانت نتيجة دعم الولايات المتحدة الأمريكية للاقتصاد الأردني بعد توقيع معاهدة السلام مع اسرائيل، إلا أن هذه الوفرة لم تدم وبدأ العجز بالارتفاع إلى أن وصل (٣٠٤) مليون

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دينار خلال العام (٢٠٠١) ونظرًا لجهود الحكومة المبذولة في الإصلاح الاقتصادي انخفض ثانية في الأعوام (٢٠٠٢-٢٠٠٣)، لكنه عاد بعد ذلك للارتفاع بسبب تداعيات حرب الخليج الثانية، وتأثر العلاقات التجارية مع سوريا والعراق، وارتفاع أسعار المشتقات النفطية خلال الأعوام (٢٠٠٤-٢٠٠٧) ليصل إلى (٦١٤.٥) مليون دينار.

انعكست التطورات في جانب الإيرادات المحلية والمساعدات الخارجية على النفقات العامة خلال العام (٢٠٠٨) على عجز الموازنة العامة، حيث سجلت الموازنة العامة عجزًا أوليًا بلغ مقداره (٣١٥.٣) مليون دينار، مقابل عجز مقداره (٢٤٧.٧) مليون دينار للعام ٢٠٠٧، وسجلت عجزًا جاريً مقداره (٤٦١.٣) مليون دينار. وارتفع عجز الموازنة الكلي نتيجة لانتهاء الاتفاقية الأخيرة لإعادة جدولة ديون الأردن الخارجية، وبالتالي عدم وجود أي تسديدات مستحقة من أقساط أو فوائد مع بداية العام (٢٠٠٨) (البنك المركزي الأردني، ٢٠٠٨). واستمر العجز بالارتفاع حتى العام (٢٠١٠) اذا شهد عجز الموازنة الكلي انخفاضًا وبلغ (١٠٤٥.٢) مليون دينار مقابل (١٥٠٩.٣) مليون دينار في العام (٢٠٠٩) نتيجة ارتفاع الإيرادات المحلية (الإيرادات الضريبية المختلفة والاقتطاعات التقاعدية وغيرها) وزيادة المساعدات الخارجية، بالإضافة إلى انخفاض محصلة النفقات العامة الرأسمالية وزيادة النفقات الجارية الاستثمارية. وهذا يعكس اجراء حزمة من التدابير التي اتخذتها الحكومة والتي أدت إلى نمو الإيرادات العامة وتراجع النفقات مقارنة بالسنوات السابقة.

وخلال الأعوام ٢٠١١ و ٢٠١٢ ارتفع عجز الموازنة ليصل إلى (١٨٢٣.٩) نتيجة للتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها بعض دول المنطقة من جهة وارتفاع الأسعار العالمية للسلع الأساسية خصوصًا النفط والمواد الغذائية، وتقلب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

امدادات الغاز الطبيعي المصري، مما أدى إلى صعوبة السيطرة على النفقات الجارية. وقد شهد العام (٢٠١٢) تحديات تمثلت بارتفاع تكلفة استضافة اللاجئين السوريين وتراجع حجم المساعدات الخارجية بنسبة كبيرة عن المستوى المقدر في قانون الموازنة العامة. أضف إلى ذلك الخسائر الغير مسبوقة التي حققتها شركة الكهرباء الأردنية التي أدت إلى رفع الحاجات التمويلية للمؤسسات العاملة في قطاع الطاقة ، بالتالي رفع كلفة الاقتراض الداخلي والخارجي.

بالرغم من استمرار التداعيات التي فرضتها التطورات السياسية والاجتماعية في المنطقة من تدفق اللاجئين السوريين وانقطاع امدادات الغاز المصري، إلّا أن التزام الحكومة بالإصلاحات المالية في إطار البرنامج الوطني للإصلاح المالي والاقتصادي ساهم في تخفيض عجز الموازنة العامة للعام (٢٠١٤) ليصل إلى (٥٨٣.٥) مليون دينار، كما واصلت الحكومة تقديم الدعم النقدي للفئات المستحقة لتعويضها عن ارتفاع أسعار المشتقات النفطية (البنك المركزي الأردني، ٢٠١٣).

في العام (٢٠١٥) تشير البيانات إلى ارتفاع العجز المالي ليصل إلى (٩٢٦.٥) مليون دينار، يُعزى ذلك إلى تراجع المنح الخارجية إضافة إلى انخفاض حصيلة الضرائب على السلع والخدمات. ومع مواصلة تنفيذ البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والهيكلي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي بهدف مواصلة الاصلاحات المالية العامة، وتكريس مبدأ الاعتماد على الذات ولتحقيق ذلك اتخذت الحكومة حزمة من الإجراءات التصحيحية لضبط أوضاع المالية العامة وتعزيز الإيرادات المحلية من خلال تخفيف التوسع غير المبرر في الإعفاءات الضريبية وتخفيض الهدر المالي بالتالي تخفيض عجز الموازنة والوصول بنسب الدين العام والناتج المحلي الإجمالي إلى مستويات آمنة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد أسفرت هذه الإجراءات عن تحسين أداء المالية العامة وخفض عجز الموازنة ليصل إلى (٧٤٧.٩) مليون دينار بنسبة انخفاض (١٤.٨٨%) عن العام (٢٠١٦) (البنك المركزي الأردني، ٢٠١٧).

ويشير الشكل (٣)، إلى أن عجز الموازنة بلغ ذروته في العام (٢٠١٢) ووصل إلى قيمة موجبة وحيدة في العام (١٩٩٤) نتيجة الظروف الاقتصادية والسياسية التي سلف ذكرها.

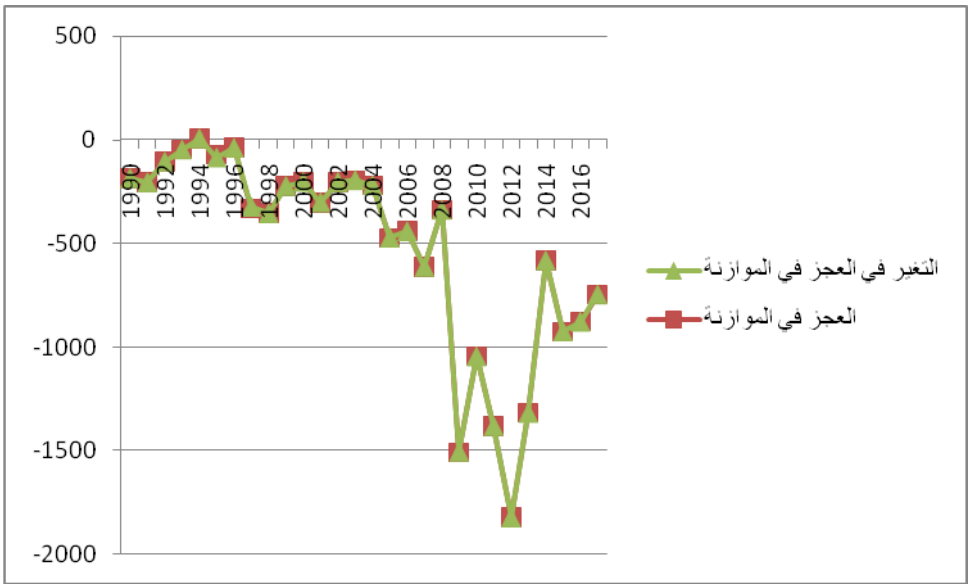

الشكل (٣): معدل التغير في عجز الموازنة الاردنية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣.٥. تطور النمو الاقتصادي خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٧)

الجدول (٤): تطور النمو الاقتصادي في الاقتصاد الأردني (مليون دينار)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي%	السنة	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي%
١٩٩٠	٢٩٦٨.٤	-٥.٦٠	٢٠٠٤	٥٩٥٢.٥	٨.٧٠
١٩٩١	٣٠٣٥.٩	٢.٣٠	٢٠٠٥	٦٤٠٤.٢	٧.٦٠
١٩٩٢	٣٣٩٨.١	١١.٩٠	٢٠٠٦	٦٩١٩.٦	٨
١٩٩٣	٣٥١٦.٧	٣.٥٠	٢٠٠٧	٧٤١٩.٩	٧.٢٠
١٩٩٤	٣٦٩٠.٤	٤.٩٠	٢٠٠٨	٧٩١٣.٣	٦.٦٠
١٩٩٥	٣٩٥٨.٢	٧.٣٠	٢٠٠٩	٨٠٨٣.٤	٢.١٠
١٩٩٦	٤٠٣٥.٢	١.٩٠	٢٠١٠	٨٣٥٨.٢	٣.٤٠
١٩٩٧	٤١٨٠.٣	٣.٦٠	٢٠١١	٨٦٣٥.٢	٣.٣٠
١٩٩٨	٤٣١٠	٣.١٠	٢٠١٢	٨٨٥٤.٦	٢.٥٠
١٩٩٩	٤٤٤٦.٩	٣.٢٠	٢٠١٣	٩٠٩٨.٦	٢.٨٠
٢٠٠٠	٤٦٦٠.١	٤.٨٠	٢٠١٤	٩٣٩٢.٥	٣.٢٠
٢٠٠١	٤٩٣٠	٥.٨٠	٢٠١٥	٩٦٣٧.٦	٢.٦٠
٢٠٠٢	٥٢٥١.٣	٦.٥٠	٢٠١٦	٩٨٣٠.٤	٢
٢٠٠٣	٥٤٧٦.٥	٤.٣٠	٢٠١٧	١٠٠٢٧	٢

المصدر: تقارير البنك المركزي الاردني، سنوات متعددة، الناتج المحلي الاجمالي الاسمي مطروحًا منه أثر التضخم لاستخراج الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي.
التغير في النمو الاقتصادي : من إعداد الباحث.

تأثر الاقتصاد الأردني بالعديد من العوامل والظروف التي أثرت على المؤشرات الاقتصادية بشكل عام خلال فترة الدراسة، ويبين الجدول (٤)، أن النمو الاقتصادي الحقيقي في عام (١٩٩٠)تراجع الى (٢٩٦٨.٤)مليون دينار اردني وبنسبة (٥.٦- %) نتيجة لتأثر الاقتصاد الاردني بتبعات حرب الخليج، أما في عام (١٩٩٥) نتيجة لجهود الاصلاح الاقتصادي، والتوسع في الانتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية ارتفعت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

معدلات النمو الاقتصادي لتصل إلى (٣٩٥٨.٢) مليون دينار اردني وبنسبة نمو(٧.٣%)، وفي عام (٢٠٠٠) سجل الاقتصاد الاردني ارتفاعًا في معدل النمو الاقتصادي اذ بلغ (٤٦٦٠.١) مليون دينار اردني وبنسبة نمو (٤.٨%) نتيجة تحقيق معدلات نمو حقيقي في انتاجية قطاع الزراعة وقطاعات التجارة والمطاعم والفنادق، وسجل الاقتصاد الاردني معدلات نمو مرتفعة نسبياً في عام (٢٠٠٥) إذ بلغت (٦٤٠٤.٢) مليون دينار اردني وبنسبة نمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (٧.٦%) نتيجة لجهود برامج الاصلاح الاقتصادي والهيكلي الذي تبنته الحكومة الاردنية ونتيجة لارتفاع الطلب الكلي في الاقتصاد، وسجل الاقتصاد الاردني معدلات نمو اقتصادي حقيقي متواضعة في عام (٢٠١٠)بلغت (٨٣٥٨.٢) مليون دينار اردني وبنسبة نمو(٣.٤%) نتيجة لتأثر الاقتصاد الاردني بتداعيات الازمة المالية العالمية التي أثرت على الاقتصاد العالمي ككل، اما في عام (٢٠١٥) سجلت معدلات النمو الاقتصادي تباطؤًا في معدلاتها، بلغت (٩٦٣٧.٦) مليون دينار اردني وبنسبة نمو(٢.٦%)، ويأتي هذا التراجع نتيجة لتفاقم الازمات الاقليمية وتراجع في المؤشرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الاردني، وفي عام (٢٠١٦) انخفضت وتيرة النمو الاقتصادي لتصل الى (٩٨٣٠.٤) مليون دينار اردني وبنسبة نمو ٢%، متأثرة بالظروف الاقتصادية والسياسية والامنية في المنطقة، وفي عام ٢٠١٧ بقيت معدلات النمو الاقتصادي مستقرة.

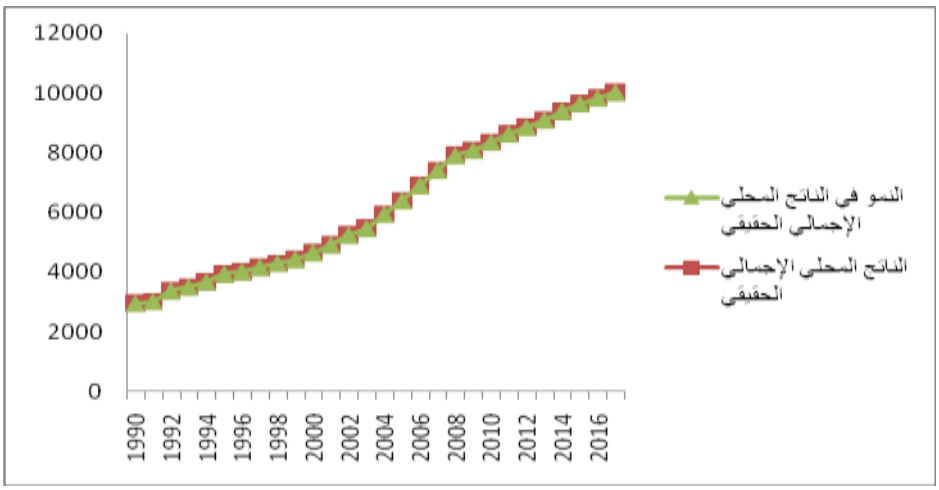

الشكل (٤): معدل التغير في النمو الاقتصادي في الأردن

يظهر من الشكل (٤) أن النمو الاقتصادي ممثلاً بالنمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في ارتفاع مستمر خلال سنوات الدراسة ، نتيجة للعوامل السياسية والاقتصادية التي مر بها الاقتصاد الأردني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦.٣. تطور الإنفاق العام خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٧)

جدول (٥): تطور الانفاق العام في الأردن (مليون دينار)

السنة	الإنفاق العام	التغير في الإنفاق العام%	السنة	الإنفاق العام	التغير في الإنفاق العام%
١٩٩٠	١٠٣٢.٦		٢٠٠٤	٢٩٣١.٠	٢٠.٠٠
١٩٩١	١٢٦٤.٨	٢٢.٤٩	٢٠٠٥	٣١٠٤.٤	٥.٩٢
١٩٩٢	١٢٩١.٢	٢.٠٩	٢٠٠٦	٣٨٦٠.٤	٢٤.٣٥
١٩٩٣	١٣٣٦.٦	٣.٥٢	٢٠٠٧	٤٥٤٠.٣	١٧.٦١
١٩٩٤	١٤٩٢.٧	١١.٦٨	٢٠٠٨	٥٤٣١.٩	١٩.٦٤
١٩٩٥	١٦٠٤.٨	٧.٥١	٢٠٠٩	٦٠٣٠.٥	١١.٠٢
١٩٩٦	١٧٠٦.٦	٦.٣٤	٢٠١٠	٥٧٠٨.٠	-٥.٣٥
١٩٩٧	١٨٨٤.٢	١٠.٤١	٢٠١١	٦٧٩٦.٦	١٩.٠٧
١٩٩٨	٢٠٢٨.٧	٧.٦٧	٢٠١٢	٦٨٧٨.٢	١.٢٠
١٩٩٩	١٩٥٦.٣	-٣.٥٧	٢٠١٣	٧٠٧٦.٩	٢.٨٩
٢٠٠٠	١٩٧٠.١	٠.٧١	٢٠١٤	٧٨٥١.١	١٠.٩٤
٢٠٠١	٢١٢٣.٥	٧.٧٩	٢٠١٥	٧٧٢٢.٧	-١.٦٤
٢٠٠٢	٢٢٢١.٨	٤.٦٣	٢٠١٦	٧٩٤٨.٢	٢.٩٢
٢٠٠٣	٢٤٤٢.٤	٩.٩٣	٢٠١٧	٨١٧٣.٢	٢.٨٣

المصدر: تقارير البنك المركزي الاردني، سنوات متعددة

التغير في الانفاق العام : من إعداد الباحث.

تأثر الاقتصاد الاردني بالعديد من العوامل والظروف التي أثرت على المؤشرات الاقتصادية بشكل عام خلال فترة الدراسة، ويعتبر الإنفاق العام من أدوات السياسة المالية المهمة التي تستخدمها الحكومة للتأثير في المؤشرات الاقتصادية، ويبين الجدول (٥) مدى تزايد النفقات الحكومية العامة بشكل كبير خلال سنوات الدراسة، نظرًا لتزايد حجم المساعدات الخارجية وتزايد القروض وغير ذلك من العوامل، بالرغم من وجود انخفاض ضئيل في بعض السنوات عام (١٩٩٩)، اذا انخفضت النفقات العامة بنسبة (٣.٥٧%) وعام (٢٠١٠) الذي شهد انخفاضًا بنسبة (٥.٣٥%) بالإضافة إلى عام (٢٠١٥) والذي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شهد انخفاضًا بسيطًا بنسبة (١.٦٤%)، فيما تبقى من سنوات الدراسة أي خلال الثلاثين عامًا الماضية، وقد حصلت زيادة مضطردة في الإنفاق الحكومي ، و كان أدنى حجم للانفاق الحكومي خلال العام (١٩٩٠) حيث بلغ (١٠٣٢.٦) مليون دينار وأعلى نسبة له في العام (٢٠١٧)، حيث بلغ (٨١٧٣.٢) مليون دينار، وهذا مؤشر للزيادة المضطردة تُعزى هذه الزيادة إلى ظروف اقتصادية مختلفة مرّ بها الاقتصاد الأردني. ففي العام (١٩٩٢) انطلقت حركة النمو الاقتصادي بشكل ملحوظ وازداد خلالها الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، نتيجة للقرارات والإجراءات التي اتخذتها الحكومة بهدف ضبط الانفاق الاستهلاكي والتركيز على الانفاق الرأسمالي لخلق فرص عمل جديدة وتنمية القطاع الصناعي لتعزيز قاعدة الاقتصاد الأردني الانتاجية (البنك المركزي الأردني، ١٩٩٥).

ازدادت النفقات العامة بعد حرب الخليج الثانية وبعد العام (٢٠٠٤) بنسبة كبيرة أعلى من سابقاتها، حيث بلغت قيمة الانفاق العام (٢٩٣١) مليون دينار، وذلك بدون أي تغير في قيمة الناتج المحلي الاجمالي، حيث كانت هذه الزيادة نتيجة إيجاد بند جديد في جانب الإنفاق العام وهو بند دعم المحروقات والذي مثّل الفرق بين تكلفة الفاتورة النفطية حسب الأسعار العالمية وبين عوائد بيع المحروقات في السوق المحلية، وما ترتب عليه من ضرورة زيادة رواتب العاملين والمتقاعدين والعسكريين كنتيجة لارتفاع الأسعار (البنك المركزي الأردني، ٢٠٠٤).

استمرت التداعيات السياسية والاجتماعية في المنطقة والتي أثرت على الاقتصاد الأردني، حيث ارتفع الانفاق العام باضطراد خلال الأعوام العشرة الأخيرة في الدراسة، حيث بلغ (٦٨٧٨.٢) مليون دينار في العام (٢٠١٢) نتيجة التزام الحكومة بالبرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي، والذي يتعلق بسياسات ضبط الانفاق الجاري، مثل إلغاء

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دعم المشتقات النفطية واستبدالها بالدعم النقدي المباشر للفئات المستحقة، ومع العام (٢٠١٥) شهد الانفاق العام انخفاضًا طفيفًا حيث وصل إلى (٧٧٢٢.٧) مليون دينار، ويأتي ذلك متوافقًا مع أهداف البرنامج الوطني للتصحيح الاقتصادي والذي يهدف لضبط الانفاق الجاري وزيادة الانفاق الاستثماري وتوجيهه نحو المشاريع الرأسمالية (البنك المركزي الأردني، ٢٠١٥).

وارتفعت النفقات العامة في العام (٢٠١٧) بمقدار (٢٢٥) مليون دينار بنسبة (٢.٨٣%) لتبلغ (٨١٧٣.٢) مليون دينار مقارنة بارتفاع نسبته (٢.٩٢%) في العام (٢٠١٦) نتيجة لارتفاع النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية (البنك المركزي الأردني، ٢٠١٧).

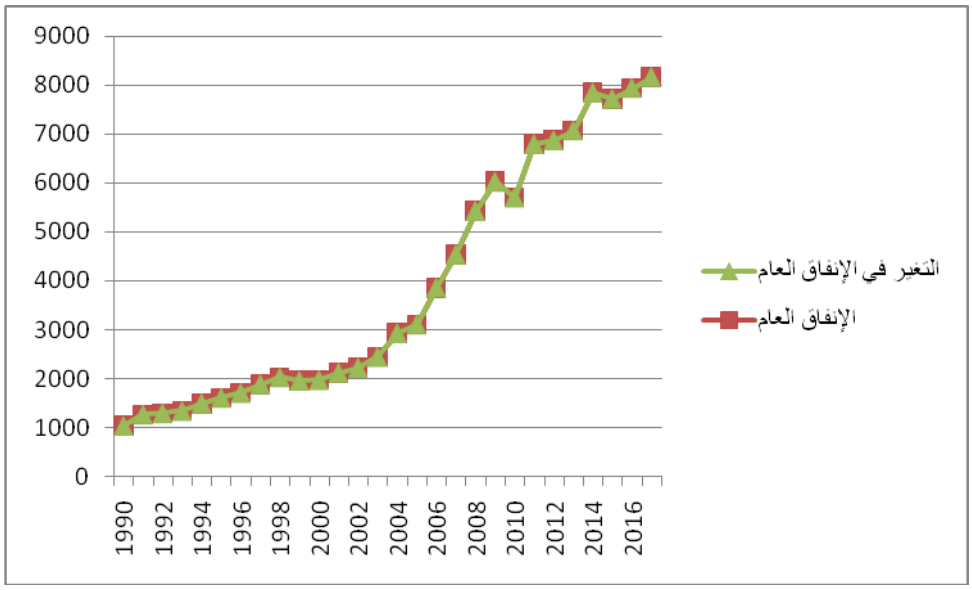

الشكل (٥): معدل التغير في الانفاق العام في الأردن

يبين الشكل رقم (٥) التزايد المستمر في الإنفاق العام بما يشكل ٨ أضعافه خلال سنوات الدراسة نتيجة الظروف الاقتصادية والسياسية المختلفة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع
تحليل البيانات واختبار الفرضيات

قام الباحث من خلال هذا الفصل التطرق إلى التعريف بالمنهج الأمثل الذي سيخدم الدراسة، بالإضافة إلى التعريف بالمتغيرات الاقتصادية التي يتم اختيارها وسبب اختيارها مع الإشارة إلى مصادرها، وتوضيح الاختبارات الإحصائية التي تخدم متطلبات الدراسة والتي تم إدراجها، وأخيراً تبيان النتائج المتحصل عليها والاستنتاجات لتستخلص في الأخير مجموعة من التوصيات.

٤-١ مصادر جمع المعلومات:

وتم الرجوع في جمع البيانات إلى المصادر الثانوية التالية:

- **المصادر** التي تتعلق بتغطية الإطار النظري للدراسة، والتي تم جمعها إلى الكتب والدوريات والمجلات العلمية المحكمة والرسائل الجامعية والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة.
- **المصادر** المتعلقة بالبيانات الرقمية والتي تم الحصول عليها من نشرات وزارة المالية و بيانات البنك المركزي الأردني.

٤-٢الاختبارات المستخدمة:

بسبب التطور في مجال الاقتصاد القياسي وتحليل السلاسل الزمنية، فقد اهتمت الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية باستقرار أو عدم استقرار تلك السلاسل، وخاصة بعدما نشر

(Nelson &Plosser, ١٩٨٢) دراستهما التي أكدا فيها أن معظم السلاسل الزمنية المالية للولايات المتحدة الأمريكية تحتوي على جذر الوحدة (Unit Root) أي أن معظم السلاسل الزمنية غير مستقرة (Non-Stationary)، وبالتالي فإن تطبيق الأساليب القياسية التقليدية على بيانات غير مستقرة إحصائياً سيؤدي إلى إظهار نتائج غير دقيقة أو زائفة، لذلك ستقوم الدراسة الحالية بتطبيق اختبارات جذر الوحدة مثل اختبار ديكي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فولر(Dickey-Fuller)وفيليبسبيرون (Phillips Peron)، للتأكد فيما إذا كانت هذه البيانات للمتغيرات المدروسة مستقرة أم غير مستقرة.

وعند التثبت من وجود جذر الوحدة (Unit Root) في السلاسل الزمنية فيمكن الكشف عن ما إذا كان لديها اتجاه (Trend) أم لا، والمتوفرة ضمن أشكال اختبار ديكي فولر المطور (Augmented Dickey-Fuller)، مع تحديد عدد سنوات الإبطاء لمعرفة هل يحتوي اتجاه أم لا، بحيث يتم إدخاله في حالات إجراء عمليات الانحدار المختلفة، لأن وجود اتجاه في البيانات للمتغيرات الداخلة في نموذج اقتصادي سيؤدي إلى ظهور أثر ذلك الاتجاه في معاملات المتغيرات الأخرى، وإذا كانت السلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستوى نأخذ الفرق الأول ويعاد اختبار الاستقرار مرة أخرى، فإذا لم تكن مستقرة نأخذ الفرق الثاني وهكذا، إلى أن تصبح السلسلة الزمنية الواحدة تتصف بالاستقرار، وعادة لا يتحقق استقرار السلاسل الزمنية إلا بفترات إبطاء أعلى من الدرجة الأولى، لذلك فإن اختبار ديكي فولر لفترة الإبطاء الأولى قد لا تكون مناسباً لإظهار استقرار السلاسل الزمنية، لذلك ستستخدم هذه الدراسة أحد أشكال الاختبار الذي يوفر فترة إبطاء أعلى مثل (Augmented Dickey-Fuller) و(Phillips &Perron).

٤-٢-١ اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test):

غالباً ما تتسم البيانات بوجود تغيرات هيكلية تؤثر على درجة استقرار السلاسل الزمنية، لذا يعد تحديد درجة الاستقرار مهماً قبل اختبار العلاقات بين المتغيرات، حيث يتطلب ذلك عدم استقرار البيانات وتكاملها من نفس الدرجة (السحيباني، ٢٠٠٧)، فإذا كانت سلسلة الفروق الأولى من سلسلة المتغير العشوائي مستقرة، فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من المرتبة الأولى (Integrated of Order١) أي I(١).

أما إذا كانت السلسلة مستقرة بعد الحصول على الفروق الثانية (الفروق الأولى للفروق الأولى) فإن السلسلة الأولى تكون متكاملة من الرتبة الثانية أي I(٢) وهكذا، إذا كانت السلسلة الأصلية مستقرة يقال إنها متكاملة من الرتبة صفر، وهو بذلك لا يحمل جذر الوحدة، أي I(٠)، بشكل عام فإن السلسلة (X_t) تكون متكاملة من الدرجة (d) إذا كانت ساكنة عند مستوى الفروق (d)، لذا فإنها تحتوي على عدد (d) جذر وحدة (Seddighi et al., ٢٠٠٠).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد وضحت عدد من الدراسات منها دراسة (Nelson and Polsser ,١٩٨٢) أن أغلب السلاسل الزمنية تحتوي جذر الوحدة، وكذلك بينت الدراسات التي قام بها Stock and Watson (١٩٨٩) أن مستويات تلك السلاسل الزمنية غير مستقرة. وهذا معناه أن متوسط وتباين المتغير غير مستقلين عن الزمن بوجود جذور الوحدة في أي سلسلة زمنية، والتي من شأنه أن يؤدي إلى وجود ارتباط زائف ومشاكل في التحليل والاستدلال القياسي (العبدلي، ٢٠٠٥). ويوجد هناك عدد من الاختبارات التي يمكن استخدامها للتأكد من وجود أو عدم وجود جذر الوحدة، أي لتحديد مدى استقرار السلسلة الزمنية منها طريقة (PP)(١٩٨٨) Phillips and Perron.

واختبار ديكي فولر المطور (Augmented Dickey-Fuller)(ADF) وقد يختلف (PP) عن (ADF) بكونه لا يحتوي على قيم متباطئة للفروق والذي يأخذ في الاعتبار الارتباط في الفروق الأولى في سلسلة الزمنية باستخدام التصحيح غير العلمي (Nonparametric Correction) ويسمح بوجود متوسط لا يساوي صفر واتجاه خطي للزمن.ويستخدم لاختبار استقرار المتغيرات المستعملة عبر الزمن (Gujarati & Porter, ٢٠٠٩)، والاختبارات التقليدية، لاستقرار السلاسل الزمنية على غرار اختبار ديكي فولر وفيليبس بيرون تختبر فرضية وجود جذر الوحدة (وبالتالي عدم استقرار السلسلة الزمنية) كفرضية عدمية.

- قبل إجراء الانحدار لا بد من التأكد من الفروض التي يتطلبها نموذج الانحدار حتى نحصل على نتائج حقيقة وليس نتائج مزيفة ، وهذه الفروض هي كما يلي:
- اختبار الاستقرارية.
- اختبار الارتباط الذاتي.
- اختبار تجانس التباين للأخطاء.
- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء.
- اختبار الارتباط بين المتغيرات المستقلة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤-٢-٢ اختبارات استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة:

ومن أجل اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة تم استخدام كل من اختبار ديكي فولر المطور وفيليبسبيرون وذلك للتأكد من استقرارية السلاسل الزمنية حيث أن عدم استقرارية السلاسل الزمنية يؤدي إلى نتائج انحدار مزيفة غير حقيقية، وبالتالي تم إجراء الاختبارين لمتغيرات الدراسة عند المستوى وتبين من خلال النتائج في الجدول (٦) تبين إن جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى، لذلك لابد من اخذ الفرق الأول لكافة المتغيرات ومن ثم إعادة الاختبار، وبعد اخذ الفرق الأول تبين من خلال الاختبارين (ديكي فولر المطور وفيليبس بيرون) ومن خلال قيمة المعنوية والتي كانت اقل من ٥% لكلا الاختبارين ، وبالتالي رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود جذر الوحدة إي أن السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة أصبحت مستقرة .

جدول رقم (٦) اختبار فيليبس بيرن (PP) واختبار ديكي فولر المطور(ADF)

المتغير		ADF(prob)	PP(prob)	النتيجة
ED	المستوى	٠.٦٩٠٢	٠.٩٦٧٩	غير مستقرة
	الفرق الأول	٠.٠٣٤٢	٠.٠٢٧٦	مستقرة
GDPG	المستوى	٠.٩٤٤٧	٠.٩٨٨٣	غير مستقرة
	الفرق الأول	٠.٠٤٤٣	٠.٠٤٧٥	مستقرة
GE	المستوى	٠.٩٩٤٩	٠.٩٩٦١	غير مستقرة
	الفرق الأول	٠.٠٠٠٤	٠.٠٠٠٣	مستقرة
PD	المستوى	٠.٨٠٥٣	٠.٨٠٥٣	غير مستقرة
	الفرق الأول	٠.٠١٢٦	٠.٠١٣٢	مستقرة
OP	المستوى	٠.٤٤٠١	٠.٤٤٩١	غير مستقرة
	الفرق الأول	٠.٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠	مستقرة

المصدر: من إعداد الباحث – مخرجات برمجية E-Views

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤-٢-٣ اختبار الارتباط الذاتي

تم استخدام اختبار Breusch-Godfrey للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء ويتضح من النتائج في جدول(٧) ومن خلال قيمة الاحتمالية والتي كانت اكبر من ٥% عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء حيث يتم قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء ، ورفض الفرضية البديلة بوجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

جدول(٧) نتائج اختبار الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	٠.٧٨٥٦٣	Prob. F(٢,٢٠)	٠.٧٨٩٢
Obs*R-squared ١.٤٩١٣٦		Prob. Chi-Square(٢)	٠.٦٥٤١
Test Equation:			
Dependent Variable: RESID			
Method: Least Squares			
Date: ٠٤/١٧/١٩ Time: ١٠:٥١			
Sample: ١٩٩٠ ٢٠١٧			
Included observations: ٢٨			

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

٤-٢-٤ اختبار تجانس التباين للأخطاء

تم استخدم اختبار Breusch-Pagan-Godfrey ، حيث يتبين من النتائج في الجدول رقم(٨) ومن خلال قيمة المعنوية والتي كانت اكبر من ٥% إلى تجانس التباين الأخطاء وبالتالي يتم قبول الفرضية العدمية التي تنص على تجانس التباين الأخطاء، ورفض الفرضية البديلة التي تنص على عدم تجانس التباين الأخطاء.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول(٨) نتائج اختبار تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	١.٢٢٥٩٤٣	Prob. F(٣,٢٢)	٠.٢١٠٣
Obs*R-squared	٢.٩٣٨٢٩	Prob. Chi-Square(٣)	٠.٢١٠١
Scaled explained SS	١.٣٩٧٤٠	Prob. Chi-Square(٣)	٠.١٥٣٦
Test Equation:			
Dependent Variable: RESID^٢			
Method: Least Squares			
Date: ٠٤/١٧/١٩ Time: ١٠:٥٢			
Sample: ١٩٩٠ ٢٠١٧			
Included observations: ٢٨			

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

٤ـ ٢ـ٥ اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء

تم استخدام اختبارJarque-Bera، حيث يستخدم هذا الاختبار لمعرفة فيما إذا كانت الاخطاء موزعة توزيعاً طبيعياً أم لا. وقد بين اختبارJarque-Bera ان الاخطاء تتبع التوزيع الطبيعي حيث يتبين ذلك كما في الجدول (٩) ومن خلال قيمة المعنوية التي كانت اكبر من ٥% وبالتالي نقبل الفرضية العدمية التي تنص على أن توزيع الاخطاء يتبع التوزيع الطبيعي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول(٩) اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء

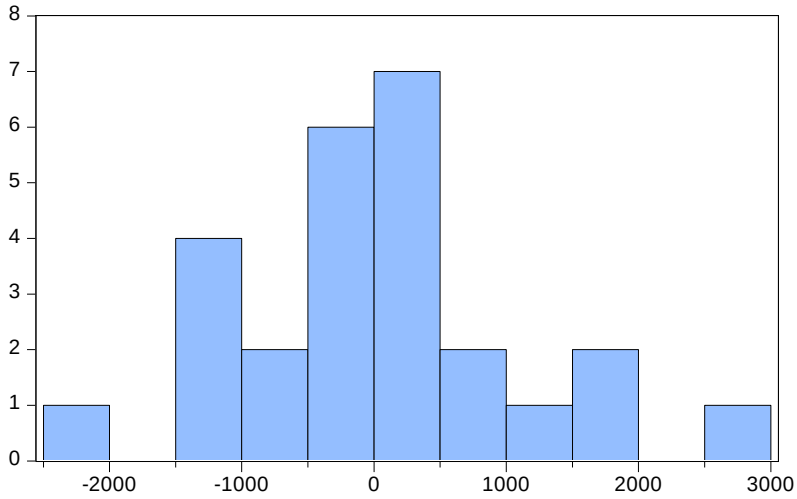

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

٤-٢-٦ اختبار الارتباط بين المتغيرات المستقلة

قبل إجراء الانحدار المتعدد لا بد من التأكد من عدم وجود ارتباط عالي بين المتغيرات المستقلة يبن الجدول(١٠) نتائج الارتباط بين المتغيرات المستقلة ، حيث يتبين من النتائج وجود ارتباط عالي بين المتغير الانفاق العام والنمو الاقتصادي(٠.٩٨)، وبالتالي لا بد من حذف احد المتغيرين وتم حذف متغير الانفاق العام .

جدول(١٠) نتائج معامل ارتباط بيرسون بين المتغيرات المستقلة

	PD	OP	GDPG	GE
PD	١	٠.٢٧	٠.٦٣	٠.٦٨
OP		١	٠.٠٥	-٠.٠٣
GDPG			١	٠.٩٨
GE				١

المصدر:إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبعد إجراء الاختبارات القبلية التي يتطلبها الانحدار المتعدد أصبحت البيانات جاهزة للتحليل.

٤-٣ نموذج الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على منهج التحليل القياسي لاختبار فرضياتها ، وذلك بالاعتماد على منهجية دراسة (Awan at el.,٢٠١٥) و (ALfawwaz,٢٠١٦) و (Waheed,٢٠١٧) لتصبح دالة محددات الدين العام الخارجي كما يلي:

$$ED = \beta_0 + \beta_1 PD + \beta_2 OP + \beta_3 GDPG + \varepsilon_t$$

حيث أن:

ED (External Dept) :الدين العام الخارجي .

PD(Budget Deficit) **:** عجز الموازنة .

OP(Openness) : الانفتاح الاقتصادي .

GDPG(Growth of Gross Demotic Product): النمو الاقتصادي.

ε_t : حد الخطأ.

β_0 : مقطع الانحدار .

β_1، β_2، β_3: معاملات الانحدار لقياس اثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

٤-٤ مناقشة النتائج

الجدول(١١) يبين نتائج الانحدار، نلاحظ من خلال النتائج ما يلي :

جدول(١١) نتائج اختبار الانحدار المتعدد

Dependent Variable: ED				
Method: Least Squares				
Date: ٠٤/١٧/١٩ Time: ١٠:٤٦				
Sample (adjusted): ١٩٩٠ ٢٠١٧				
Included observations: ٢٨ after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	٧٣٦٢.٣٩٩	٢٠٦٩.٩٤٨	٣.٥٥٦٨٠٣	٠.٠٠١٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

PD	٠.٥٧٢٠٧٠	٠.٣٢٦٨٤٦	١.٧٥٠٢٧٣	٠.٠٤٧١
OP	-٣٧.٣٩٦٨٤	١٩.٨٧١٧٨	-١.٨٨١٩٠٧	٠.٠٧٣١
GDPG	٠.٣٢٣٣٨٣	٠.١٤٩٥٩١	٢.١٦١٧٨١	٠.٠٣٩٦
R-squared	٠.٣٩٧٩٠٨		F-statistic	٥.١١١٦٤٨
Adjusted R-squared	٠.٣٠٢١٦٩		Prob(F-statistic)	٠.٠٣٧٠٦٥

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

- وجود تأثير ايجابي ومعنوي لعجز الموازنة على الدين العام الخارجي الاردني حيث بلغت قيمة معامل التأثير ٠.٥٧ ،اي اذا تغير عجز الموازنة بمقدار ١% فان الدين العام الخارجي الاردني سوف يتغير بمقدار ٠.٥٧ وبالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الأولى (**H.١**: لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq ٠,٠٥$)لعجز الموازنة على الدين العام الخارجي الاردني، وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq ٠.٠٥$)لعجز الموازنة على الدين العام الخارجي الاردني.
- عدم وجود تأثير معنوي للانفتاح الاقتصادي على الدين العام الخارجي الاردني حيث بلغت قيمة المعنوية٠.٠٧، وبالتالي يتم قبول الفرضية الفرعية الثانية (**H.٢**: لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq ٠,٠٥$) للانفتاح الاقتصادي على الدين العام الخارجي الاردني، ورفض الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq ٠.٠٥$) للانفتاح الاقتصادي على الدين العام الخارجي الاردني.
- وجود تأثير ايجابي ومعنوي للنمو الاقتصادي على الدين العام الخارجي الاردني، حيث بلغت قيمة معامل التأثير ٠.٣٢ ،اي اذا تغير النمو الاقتصادي بمقدار ١% فان الدين العام الخارجي الاردني سوف يتغير بمقدار ٠.٣٢ ، وبالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الثالثة (H.٣: لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq ٠,٠٥$) للنمو الاقتصادي على الدين العام الخارجي الاردني ، وقبول الفرضية البديلة القائلة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq ٠.٠٥$) للنمو الاقتصادي على الدين العام الخارجي الاردني.
- كما يتبين من خلال قيمة معامل التحديد أن ٣٩% من التغيرات في الدين العام الخارجي الاردني، تعود إلى المتغيرات المستقلة ، وبالتالي يتم رفض الفرضية الرئيسة التي تنص على انهلا يوجد اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq ٠,٠٥$) لمحددات الدين العام الخارجي الأردني، وقبول الفرضية البديلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة($\alpha \geq ٠.٠٥$) لمحددات الدين العام الخارجي الأردني.
- كما يتبين من خلال احتمالية ال F(٠.٠٣٧) إن النموذج صالح لقياس العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس
النتائج والتوصيات

٥-١ النتائج:

وتبين من خلال النتائج ما يلي :

١- جميع المتغيرات غير مستقرة، لذلك تم اخذ الفرق الأول لكافة المتغيرات ومن ثم إعادة الاختبار، وبعد اخذ الفرق الأول تبين من خلال الاختبارين (ديكي فولر المطور وفيليبس بيرون) ومن خلال قيمة المعنوية والتي كانت اقل من ٥% لكلا الاختبارين، وبالتالي رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود جذر الوحدة إي أن السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة أصبحت مستقرة .

٢- وجود تأثير ايجابي ومعنوي لعجز الموازنة على الدين العام الخارجي الاردني ، حيث بلغت قيمة معامل التأثير ٠.٥٧ ،اي اذا تغير عجز الموازنة بمقدار ١% فان الدين العام الخارجي الاردني سوف يتغير بمقدار مع ثبات العوامل الأخرى، ٠.٥٧ وبالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الأولى (**H.١**: لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq ٠,٠٥$) لعجز الموازنة على الدين العام الخارجي الاردني، وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq ٠.٠٥$) لعجز الموازنة على الدين العام الخارجي الاردني.

٣- عدم وجود تأثير معنوي للانفتاح الاقتصادي على الدين العام الخارجي الاردني حيث بلغت قيمة المعنوية٠.٠٧، وبالتالي يتم قبول الفرضية الفرعية الثانية (**H.٢**: لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq ٠,٠٥$) للانفتاح الاقتصادي على الدين العام الخارجي الاردني،ورفض الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq ٠.٠٥$) للانفتاح الاقتصادي على الدين العام الخارجي الاردني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- وجود تأثير ايجابي ومعنوي للنمو الاقتصادي على الدين العام الخارجي الاردني، حيث بلغت قيمة معامل التأثير ٠.٣٢ ،اي اذا تغير النمو الاقتصادي بمقدار ١% فان الدين العام الخارجي الاردني سوف يتغير بمقدار ٠.٣٢ مع ثبات العوامل الأخرى، وبالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الثالثة (H.٣: لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq ٠,٠٥$) للنمو الاقتصاديعلى الدين العام الخارجي الاردني ، وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq ٠.٠٥$) للنمو الاقتصاديعلى الدين العام الخارجي الاردني.

٥- كما يتبين من خلال قيمة معامل التحديد إن ٣٩% من التغيرات في الدين العام الخارجي الاردني، تعود إلى المتغيرات المستقلة ، وبالتالي يتم رفض الفرضية الرئيسة التي تنص على انهلا يوجد اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq ٠,٠٥$) لمحددات الدين العام الخارجي الأردني،وقبول الفرضية البديلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة($\alpha \geq ٠.٠٥$)لمحددات الدين العام الخارجي الأردني.

٦- كما يتبين من خلال احتمالية ال F(٠.٠٣٧) إن النموذج صالح لقياس العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥-٢ التوصيات:

١. توصي الدراسة بتقليل المديونية الخارجية لأن الدين الخارجي تترتب عليه فوائد عالية ومكلفة لما له من تأثير على قيمة العملة المحلية، مع الأخذ بعين الاعتبار أثر المزاحمة على القطاع الخاص.

٢. الحد من المستوردات او التقليل منها لأن سياسة الانفتاح الاقتصادي في الاستيرادات لها أثار سلبي على البلد.

٣. يتضح من الجدول رقم (٣) ارتفاع عجز الميزانية في المملكة ليصل (٩٢٦.٥-) في سنة ٢٠١٥ و نظراً لتراجع المنح الخارجية وانخفاض حصيلة الضرائب على السلع والخدمات، لذا يجب على الحكومة أن تعمل على إصلاح هيكلي (اقتصادي ومالي) والاعتماد على الذات وتنمية اقتصادها وتفعيل النظام الضريبي.

٤. محاولة ايجاد بدائل جديدة بهدف الحد من الاقتراض مثل اقامة مشاريع استثمارية وانتاجية والذي بهدف الحد من الاعتماد على مصادر التمويل الخارجي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية

عبد الغفار، عبد الغفار فاروق، (٢٠١٧)، **الدين العام الخارجي وسياسة تحويله لاستثمارات أجنبية دراسة الحالة المصرية**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد ١٧، المجلد الثاني .

أبو عيدة، عمر (٢٠١٢)، **قدرة الاقتصاد الفلسطيني على تحمل أعباء الدين العام الخارجي**. مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات. العدد (٢٧)، مجلد (٢) ص ١٥٩-٢٠٠.

اسماعيل، ميثم العيبي، (٢٠١٨)، تحليل إدارة الدين العام الداخلي والخارجي وتأثيره على تخفيض تكلفة الدين في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٥)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، الاصدار ٥٧، ص١٧٦-٢٠٢ .

الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد (٢٠٠٨). **تقرير التجارة والتنمية، مجلس التجارة والتنمية**، جنيف.

أمين، جلال احمد، (٢٠٠٠)، **مأزق التنمية العربية في السبعينات**، مجلة العربي، الكويت، العدد (٣٠).

باش، عياد محمد، والظوالم، أفنان عبد العباس، (٢٠١٨)، **قياس محددات الانفاق العام في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٥)** ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدرسات الاقتصادية والادارية والمالية، جامعة بابل، المجلد (١٠)، العدد (٣)، ص ٢٧٩-٣٠٤.

بخاري، سعاد (٢٠٠٢). **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، القاهرة، مصر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التكامل الاقتصادي العالمي، (٢٠٠١)، **تجربة البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي**، مجلة التعاون الاقتصادي بين البلدان الإسلامية.

التقرير الاقتصادي العربي الموحد، (٢٠١١)، ص ٢٦٧.

جامع، احمد، (٢٠١٣)، **الاتفاق العام للتعريفات والتجارة المتعلق بالإغراق**، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى.

الحاج، حسن (٢٠٠٧)، **عجز الموازنة: المشكلات والحلول**، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد ٦٣.

حجازي، سعيد، (٢٠٠٠)، **مراحل النمو الاقتصادي**، دار عمران للنشر، بيروت، طبعة (١).

الحمودي، سلمان (٢٠٠٦). **دراسات في التنمية الاقتصادية**، دار العلوم للنشر، الطبعة الأولى، الرياض، المملكة العربية السعودية.

خبابة، عبد الله، (٢٠٠٩)،**أساسيات في اقتصاد المالية العامة**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ص٥٨.

الخطيب، خالد شامية، (٢٠٠٥)، **أسس المالية العامة**، دار وائل للنشر، ط٣ عمان.

الخطيب، حامد، وزهير، أحمد، (٢٠٠٧)، **أسس المالية العامة**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.

خلف، فليح حسن، (٢٠٠٤)، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

خلف، فليح حسن، المالية العامة، (٢٠٠٨)، **عالم الكتب الحديثة**، اربد، الأردن.

خليل، محمود حميد. (٢٠١١). "**التبعية الاقتصادية وأزمة الديونية الخارجية للبلدان النامية وانعكاساتها على اقتصادياتها مع التركيز على اقتصاديات البلدان العربية للمدة ٢٠٠٣-٢٠٠٨**.مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية. الإصدار (٣٤) ص٩٨-١٣٠."

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دراز، حامد عبد المجيد، (٢٠١٦). **السياسات المالية**. دار فاروس العلمية، مجلد (٢) ط (١).

زكي، رمزي، (٢٠٠٠)، **انفجار العجز، علاج عجز الموازنة العامة في ضوء المنهج الانكماشي والمنهج التنموي**، دار المدى للثقافة، دمشق.

سلامة، محمد علي، (٢٠٠٢)، **الانفتاح الاقتصادي وآثاره الاجتماعية على الأسرة**، دار الوفاء، الاسكندرية.

شاري، سبيغل (٢٠٠٧).**مذكرات السياسات المتعلقة بالاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، السياسات المتعلقة بالاقتصاد الكلي والنمو**. جامعة و كولومبيا، نيويورك، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة.

الشمري، مايح شبيب وكاظم، حيدر جواد (٢٠١٥). **تحليل أثر الدين العام في بعض المتغيرات الاقتصادية في مصر- دراسة للمدة (٢٠٠١-٢٠١١)**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد (١٢)، العدد (٣٥)، ص١-١٧.

صبيح، ماجد حسني، وأبو حلو، مسلم فايز، (٢٠١٤)، **مدخل إلى التخطيط والتنمية الاجتماعية**، نشر بواسطة جامعة القدس المفتوحة، عمان، الأردن، ط٢.

صندوق النقد الدولي، (٢٠٠٣)، **إطار تقييم جودة البيانات لأغراض الدين الخارجي**، ص ١٤.

صندوق النقد الدولي، (٢٠٠١)، **دليل احصاءات مالية الحكومة، إدارة الإحصاءات**، الطبعة الثانية، ص٦٢.

العزاوي، هدى وطاقة، محمد،(٢٠٠٧)،**اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الثالثة، دار الميسرة ، عمان.

عبد اللاوي، محمد ابراهيم، (٢٠١٧)، **المالية العامة**، ص١١٠، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عبد الجليل، توفيق و البدور، خالد. (٢٠٠٩). **المحاسبة الحكومية** ص٣٣. جامعة القدس المفتوحة، عمان .

عثمان، سعيد عبد العزيز، (٢٠٠٣)، **مقدمة في الاقتصاد العام مالية عامة**: مدخل تحليلي معاصر. الدار الجامعية، القاهرة.

العضايلة، راضي محمد، والعمرو، حسن عبد الرحمن، والقراله، حذيفة سميح، (٢٠١٥)، **هيكل الدين العام في الأردن وتأثيره على النمو الاقتصادي (١٩٨٠-٢٠١٢)**، مجلة دراسات العلوم الإدارية، مجلد (٤٢)، العدد (٢)، ص٥١٥-٥٣٠.

عطار، نسيمة. (٢٠١٤). **النظام القانوني للإغراق في ظل تطور قانون التجارة الدولية**. كلية الحقوق والعلوم السياسة. الجزائر، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان. ماجستير.

العلي، عادل فليح، (٢٠٠٨)، **مالية الدولة**، دار زهران للتوزيع والنشر، عمان / الأردن.

العلي، عادل فليح، (٢٠٠٩)، ال**مالية العامة والقانون المالي والضريبي**، دار ثراء للتوزيع والنشر، عمان، الأردن.

عودة، سيف الدين (٢٠١٣): **عرض محاضرات المديونية الخارجية**، منقول عن د. كمال المصري، الجامعة الاسلامية، غزة، متوفر على الموقع الالكتروني http://site.iugaza.edu.ps/sowda.

الغزو، حسين أحمد الحسين، (٢٠١٧)، **النظرية الاقتصادية الكلية الفكر والسياسات**. الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، اربد، الأردن.

فرحات،فوزي،

(٢٠٠١)،الماليةالعامةوالاقتصادالمالي،منشوراتالحلبيالحقوقية،لبنان،بيروت .

قحايرية، آمال (٢٠٠٧). **اسباب نشأة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا**، مجلد (٢)، العدد ٣، ص١٣٥- ١٥٦.

قدي، عبد المجيد، (٢٠٠٦)، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية** - دراسة تحليلية وتقييمية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القريشي، مدحت (٢٠٠٧). **التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات**. دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

كيداني، خالد (٢٠٠٣) **أثر النمو الاقتصادي على معدلات التوزيع**، دار الفجر للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر.

اللوزي، (٢٠٠٠) **علي خليل، المالية العامة**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان.

مجيد، حسين (٢٠٠٩). **نظريات التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي**، دار المريخ للنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر.

محرزي، محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ٢٠٠٥.

عبد الحميد،عبد المطلب،(٢٠٠٥)،اقتصاديات المالية العامة،الدار الجامعية، الإسكندرية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيًا : المراجع الاجنبية:

Anthony, Robert (١٩٩٥), **Accounting Principles**, ٧th edition, IRWIN Inc. USA.

Atrill, Piter (١٩٩٣), **Accounting &Finace for non-specialists**, prentice- hall international, UK.

Awdeh, Ali, Jomaa, Zouhour, Zeaiter, Mohdmad Ali. (٢٠١٩), **Exploring The Effectiveness Of Financing Resources in Promoting Economic Growth In Lebanon.** The Journal of Developing Areas (JAD).Vol.٥٣ , No.٣.

Bader, Majed&Magableh, Ihab K. (٢٠٠٩) **An Enquiry into the main determinants of public debt in Jordan: An econometric study.** Administrative sciences, vol.٣٦, No.١, ٢٠٠٩.

Bilguith, Omeran, Hanen (٢٠١٧). **Macroeconomic Determinants of Public Debt Growth: A Case of Study for Tunisia, Theoretical and Applied Economics**, Vol. XXIV, No. ٤, p. ١٦١-١٦٨.

Bittencourt, Manoel (٢٠١٣). **Determinants of Government and External Debt: Evidence from the Young Democracies of South America,** University of Pretoria, ERSA Working Paper, No. ٣٤١.

Burkhead, Jesse (١٩٥٥), **The Balance Budget in Reading in fiscal Policy**, The American Economic association, INC, PP٣-١٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Chiminya, Adonia& Dunne, J. Paul &Nikoliaidou (٢٠١٨). **The Determinants of External Debt of Sub Saharan Africa**, School of Economics, University of CapebTown, p. ١-٢٠.

DEMBINSKI. M. Pawel, I'endettement international, OCDE, Paris, ١٩٨٨, P.٢٠

Eduardo Lora, Mauricio Olivera (٢٠٠٦). **Public Debt and social Expenditure: Friends or Foes, Inter- Research Department American Development Bank**. Working paper series, ٥٣٦.

EI-Sakka. (١٩٩٦). **The Underground Economy of Egypt**. AdlyBashast. Cairo: Al-Masriah Bookshop.

Gillman, Max, (٢٠١١) **Advanced Modern Macroeconomics: Analysis and Application**, Cardiff University, ISBN-١٠: ٠٢٧٣٧٢٦٥٢٨ • ISBN-١٣: ٩٧٨٠٢٧٣٧٢٦٥٢٤

Gordon, Robert J. (٢٠١٤). **Economic Fluctuations and Growth**, **Labor Studies**, NBER Working Paper No. ٢٠٤٢٣.

Gujarati, D and Porter, D. (٢٠٠٩). Basic Econimetrics, (٥th ed.)

.International Edition, McGraw Hill.

Hubbard, R.Glenn, and O'brien, Anthony Patrick, (٢٠١٨),

Macroeconomics, ٧th edition, Columbia University ISBN-١٠: ٠١٣٤٧٣٨٣١٤ • ISBN-١٣: ٩٧٨٠١٣٤٧٣٨٣١٤.

Kalaja, Edlira, & Vokshi, Arjeta, ٢٠١٥, **Public debt Determinants In Albania**, (JPMNT) Journal of Process Management New Technologies International, Vol.٣, No. ٤, ٢٠١٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Lan, Evan & Lee, Alvian Syni-Yee (٢٠١٦). **Determinants of External Debt in Thailand and the Philippines**, International Journal of Economics and Financial Issues, Vol. ٦, No. ٤, p. ١٩٧٣-١٩٨٠.

Lich, Hoang & Tu, Duong Cam, (٢٠١٧), **Determinants of External Debt in Developing countries** , Journal of science VNU: economic and business, Vol.٣٣, No.٤ (٢٠١٧) ١٠٣-١١٠.

Mankiw, N. Gregory. (٢٠٠١). **Principles of Economics**, ٢nd edition. Harcourt. USA. P٥١٤.

Nelson and Plosser(١٩٨٢),trend and random walks in macroeconomic time series, journal of monetary economics,١٠,١٣٩-١٦٢

Seddighi and Lawler,(٢٠٠٠), Econometrics: practical approach, London

,Routledge,pp.٣٩٦.

Statistics Of Finland (OSF), (٢٠١٤), **Budgets of municapilities & joint municipal boards**, available on line: http://www.stat.fi/til/ktal/index

_en.html.

Stock and Watson,(١٩٨٩), New indexes of coincident and leading economic indicators, pp.٣٥١-٤٠٩, mit press national Bureau of economic research .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Todaro, Michael , Economic Development, ١١th ed., with Stephen C. Smith (Pearson Education and Addison-Wesley, April ٢٠١١).

Parkin, Michael. (٢٠١٠). **PARKIN Macroeconomic**, ١٠th edition, University of Western Ontario.

Pirtea, Marilen G. & Nicolescu, Ana-cristian & Mota, Paulo R. (٢٠١٣). **Empirical Study on Public Debts Determinants: Evidence from Romania**, Transylvanian Review of Administrative Science, Vol. ٣٨, p. ١٤٤-١٥٧.

Al Shyab, Nooh (٢٠١٦). **Domestic versus External Public Debt In Jordan: An empirical Investigation**. Jordan Journal of economic sciences, Vol.٣, No.١, ٢٠١٦

Sinha, Pankaj & Arora, Varun & Bansal, Vishakha (٢٠١١). **Determinants of Public Debt for Middle Income and High Income Group Countries Using Panel Data Regression**, MPRA Paper. ٣٢٠٧٩, Posted٦, p. ١-٢٧.

Phillips and Peron,(١٩٨٨), Testing for unit root in time series regression biometeriku,٧٥,pp.٣٣٥-٣٤٦.

World Bank, **WorldDevelopment Indicators**, Database online.

Yuri Yerdokimor, (٢٠١٢), **practical gnide tocontem porary economies**, Yuri Yerdokimor and book boon-com.

www.manaraa.com